التنمية البشرية في العراق
مابعد 2003 ...من منظور ستراتيجي*

أ.م.د. نضال شاكر جودت** الباحثة/ إمتثال أسعد إسماعيل***

المستخلص

إن الإستثمار في رأس المال البشري عبر التنمية البشرية هو واحد من أهم الإستثمارات نظراً لقابلية هذا المورد البشري على التجديد والتطور بمرور الزمن بالمقارنة مع المورد المادي الناضب بمرور الزمن ,خصوصاً إذ ما اتيحت لهذا المورد البشري مستويات متقدمة من الصحة والتعليم والتدريب .هذه العناصر المهمة والتي لاغنى عنها لأي شعب من الشعوب فهي أساسيات ومتطلبات الحياة للدول الباحثة عن مستوى معيشي افضل تحت مظلة التنمية البشرية وتوصلت الدرأس ة إلى أن الإستثمار في رأس المال البشري في العراق يواجه مجموعة من التحديات وعلى مختلف الاصعدة الإقتصادية والاجتماعية شكلت عائقاً أمام الإستثمار في رأس المال البشري وتفعيل دوره بالعملية التنموية.

Abstract

The investment in human capital, through human development is one of most important investment ,due to the ability of this human resource to innovate and develop over time compared with the material resource, depleted over time ,especially if it is given to the human resource advanced levels of health ,education and training, These important elements which are indispensable for any of apeople they are the basics of life and the requirements of couutries seeking a bether standard of living under the umbrella of human development .The study found that investment in human capital is facing a set of challenges on the various economic and socidl fronts , which formed a impediment to investment in human capital and activating its role of the developmental process.

المقدمة

إن الاهتمام بالعنصر البشري وتنميته واجب وطني،لح والإستثمار فيه كغيره من نواحي الإستثمار بحاجة دائمة إلى الدعم والتخطيط والمتابعة باسلوب علمي سليم وإن الإستثمار في رأس المال البشري هو أهم ركائز التنمية الإقتصادية والاجتماعية ويعني استخدام الأنشطة المختلفة التي من شانها زيادة الإنتاجية أو نوعية العمل ويشمل مجموعة من النواحي الانفاقية من الانفاق على التعليم والتدريب والصحة ولها آثار اقتصادية من حيث رفع الإنتاج والإنتاجية .

---

* بحث مستل من رسالة ماجستير في قسم الاقتصاد للطالبة امتثال أسعد إسماعيل

** عضو هيئة تدريس / كلية الادارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية

***طالبة ماجستير في قسم الاقتصاد

ويمثل رأس المال البشري المعارف والمهارات والقدرات التي تجعل العنصر البشري قادراً على أداء واجباته ومسؤولياته الوظيفية بكل فاعلية واقتدار وتتعلق تنمية رأس المال باستقطاب ومساندة العنصر البشري والإستثمار فيه وذلك باستخدام عديد من الوسائل التي تتضمن التعليم والتدريب واعطاء النصح والإرشاد والإشراف المباشر على رأس العمل والتطوير التنظيمي, وإنه استثمار يعود بالقيمة مضافة عالية على الاقتصاد الوطني من خلال زيادة الإنتاجية للعنصر البشري حيث لا تنحصر فوائد التعليم والتدريب في زيادة انتاجية الموارد البشرية فقط بل تتعداها إلى زيادة الطلب الفعال على السلع والخدمات مما يحفز للمزيد من الإنتاج والمزيد من تحويل الموارد الطبيعية إلى موارد اقتصادية تستخدم في انتاج السلع والخدمات وزيادة فرص العمالة الفعالة فيزيد الناتج القومي الإجمالي المحلي ويزيد الدخل القومي الأمر الذي يسهم في دعم مسيرة التنمية الإقتصادية الشاملة.

أهمية البحث

تحليل قوة الترابط والتشابك مابين مستوى الانفاق العام وتوزيع تخصيصاته على عناصر التنمية البشرية ومؤشرات التنمية البشرية المتحققة خلال لمدة (2003-2014) .

مشكلة البحث

تنوع وتعدد المشاكل والتحديات التي تقتنص من فرص الإستثمار في رأس المال البشري في العراق والتي تتزامن مع دخول العراق لمرحلة الهبة الديمغرافية حيث تزداد نسبة السكان من الفئة العمرية (15-45سنة) وهي الفئة المنتجة في الاقتصاد مما يجعل من هذه الهبة الديمغرافية نقمة على الاقتصاد والمجتمع إذا مالم يتبنى سياسات وبرامج إنذار مبكر تدعم امكانات الاقتصاد في الإستثمار برأس المال البشري المعزز لمسار التنمية المستدامة

فرضية البحث

إن غياب سياسات وبرامج الإستثمار في رأس المال البشري في العراق من شأنه أن يحد من مشاركة رأس المال البشري في العملية التنموية وبالتالي يعمق من حدة الاختلالات في سوق العمل العراقي.

هدف البحث

إبراز أهمية رأس المال البشري في تحقيق التنمية البشرية المستدامة وطرح مجموعة من الحلول والرؤى المستقبلية بخصوص واقع التنمية البشرية في العراق

المبحث الأول:- الأهمية الإقتصادية للاستثمار في رأس المال البشري

1:- مفهوم الإستثمار في رأس المال البشري

الإستثمار :هو استخدام المدخرات لتكوين الإستثمارات (أو الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات انتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها [1]

أو هو الامتناع عن الاستهلاك والتضحية بالمن افع الحالية في سبيل تحقيق منافع أكبر في المستقبل ويقسم الإستثمار إلى قسمين

-استثمار في المال المادي أو العيني وهو عبارة عن الإستثمار في المشروعات مختلفة مثل المباني والمشاريع

-الإستثمار في رأس المال البشري :وكان يعتقد سابقاً أن الإستثمار الحقيقي يرجع إلى الإستثمار في رأس المال المادي (الآلات والمعدات) ولكي يتمكن المجتمع من زيادة دخله لابد أن يوجه جزءاً من دخله للاستثمار في رأس المال المادي وكان يعتقد أيضاً ان زيادة الناتج المحلي (النمو الاقتصادي يرجع إلى الزيادة التي تحصل في عدد العمال وكان ينظر إلى التعليم على انه نوع من انواع الاستهلاك الذي ينقص ثروة المجتمع ولكن تعمق الاقتصاديون في موضوع التعليم في زيادة ثروة المجت مع ومن امثال هولاء الاقتصاديين آدم سميث وريكاردو ومالثوس والفرد مارشال [2] ويعرف رأس المال البشري بانه الرصيد المتراكم من المعرفة والمهار ة والخبرة والقدرة على الابتكار في الدولة في لحظة زمنية معينة ومدى الاستفادة منها في زيادة الإنتاج ويتضمن هذا المفهوم ثلاث ابعاد , البعد الأول هو الرصيد المتراكم في الدولة في لحظة زمنية معينة من الأفراد الأصحاء والمؤهلين والمنتجين ، والبعد الثاني هو الخصائص التعليمية والصحية للأفراد الأصحاء المؤهلين للدخول في سوق العمل بينما يركز البعد الثالث على مدى الاستفادة من الرصيد المتراكم في زيادة الإنتاج ومسأهمتة في تلبية متطلبات التنمية[3].

---

[1] - الركابي عبد الصمد ,الاستثمار في الانسان واهميته راس المال البشري في استراتيجية التصنيع الخليجية ,مجلة الاقتصادي ,2007,العدد33,ص37.

[2] - العنزي ,وسعد نعمة ,ونغم حسن ,راس المال الفكري –مفاهيم ومداخيل ودراسات اقتصادية ,العدد(2)السنة الثالثة ,2001,ص42.

[3] - العربي, اشرف ,راس المال البشري في مصر ,المفهوم والقياس ,مجلة البحوث الاقتصادية العربية ,الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ,القاهرة ,2007,العدد(39)ص72

ويقف شولتز في طليعة الاقتصاديين الذين على أكدوا أهمية رأس المال البشري بالتأكيد على ضرورة اعتبار مهارات ومعرفة الفرد شكل من اشكال رأس المال الذي يمكن الإستثمار فيه لأن هذا النوع من الإستثمار يحقق معدلات نمو اسرع من رأس المال المادي وبنى شولتز مفهومه لرأس المال البشري على ثلاثة فروض أساسية هي :

1- إن النمو الاقتصادي يرجع أساسا إلى الزيادة في المخزون المتراكم لرأس المال البشري.

2- إن الاختلافات في الإيرادات المتحققة تعود إلى الاختلافات في مقدار الإستثمار في رأس المال البشري

3- ويمكن تحقيق العدالة في توزيع الدخول من خلال زيادة نسبة رأس المال البشري وعلى الرغم من التداخل الكبير بين مفهوم تنمية القدرات البشرية ومفهوم تنمية رأس المال البشري فإن الأو ل يعني بتطوير القدرات البشرية وتحسين نوعية عرض العمل[1] أما مفهوم تنمية رأس المال البشري فيعنى بدور رأس المال البشري كعنصر انتاجي أي كوسيلة لزيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي ويهتم بكيفية تحسين ظروف الطلب على العمل[2].

2-استدامة النمو الاقتصادي

يسعى الإنسان إلى حل المشكلة الإقتصادية والمتمثلة بإشباع حاجاته المتزايدة وغير المحدودة من خلال الموارد المتاحة المحدودة لذلك يسعى الإنسان إلى السيطرة على الطبيعة وزيادة كفاءة استغلاله لهذه الموارد مما يلبي الجزء الأكبر من حاجاته التي تتطور بشكل متصاعد مع تطور المجتمعات .

تطورت اساليب الإنتاج تاريخيا مترافقة مع تطور قدرات الإنسان على الإنتاج من خلال العمل الإنساني الذي سأهم في خلق قيم مضافة كبيرة وبالتالي كان سعي الإنسان للحياة هو مكمل لعملية النمو والذي سأهم في خروج الإنسان من مرحلة الركود إلى النمو الاقتصادي المستدام

ويعرف النمو الاقتصادي بأنه ارتفاع طويل الأجل في امكانات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان وتستند هذة الامكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والأيديولوجي المطلوبة لها ومن هذا التعريف نلاحظ مجموعة من السمات :

1- التركيز على النمو طويل الأجل وبالتالي على النمو المستدام.

2- دور التقانة المركزي في النمو طويل الأجل.

3- ضرورة وجود تكيف مؤسسي وآيديولوجي مما يظهر أهمية النظام المؤسساتي في عملية النمو.

---

[1] - world bank(1991) Adjustment leading AnEvaluation of Ten years of Experience' Washingto

[2] - الامام ,محمد محمود ,التنمية البشرية في الوطن العربي ,مركز دراسات الوحدة العربية ,بيروت , العدد 42 ,2007,ص 330

والمهم في هذا التعريف أنهُ يقلص الفجوة بين النمو الاقتصادي كفعل تلقائي والتنمية الإقتصادية كفعل إرادي فالنمو الاقتصادي المستدام هو نتيجة لسياسات ومؤسسات وتغيرات هيكلية وعلمية وبالتالي ليس مجرد عملية تلقائية كما كان سائدا في الادبيات الكلاسيكية.

3.الإستثمار في التعليم

تطرح التنمية البشرية استراتيجية تنموية تبدأ وتنتهي بالناس أي تكون التنمية للناس وبوساطتهم ومن أجلهم وهي تقوم على اربعة عناصر (الإنتاجية, العدالة, الاستمرارية,و المشاركة) أي لابد من زيادة قدرات الأفراد التعليمية والصحية حتى تزداد الإنتاجية ويزداد الدخل ومن ثم تزداد القدرة على اشباع الحاجات, إذ يلعب التعليم دورا كبيراً وبارزاً في تحديد دخول الأفراد وبالتالي تشكيل الطلب الفعال وحجمه وبنيته وأنماطه داخل الاقتصاد .وهذا الطلب بدوره يؤثر على الطاقة الاستيعابية للاستثمار ومن ثم مستوى واتجاه التنمية الإقتصادية وهو هنا يساهم في التنمية باتجاهين الأول تحديد وتوجيه النمو الاقتصادي والثاني تقرير مستقبل رفاهية الأفراد الارتباط بمتغير الدخل فلا شك في ان التعليم يعد القاعدة الأساس في إعداد العناصر المشاركة في عملية التنمية الإقتصادية والاجتماعية وعملية التقدم الحضاري فللتعليم دور فاعل في إعداد القوى العاملة الذي يجعل من مسأهمتها في النشاطات الإقتصادية اكثر جدوى وفاعلية .

يؤكد الاقتصادي (افري هاجن أنه من الصعوبة التمييز بين النواحي الإستثمارية من لاستهلاكية في التعليم فكلأهما منتجات مشتركة ومع ذلك يؤكد هاجن ان الإستثمار في التعليم يوازي اقتصاديا الإستثمار في رأس المال المادي ,ذلك ان التوسع في رأس المال المادي يقتضي أن يتزامن مع تكوين وتنمية الكفاءات التي تستطيع العمل على تشغيل الإستثمارات الجديدة وصيانتها وهذا يبرر كون الإنفاق على التعليم إنفاقا استثماريا .أما الاقتصادي جالبريث فيؤكد أنهُ عندما انه عندما تعتبر الانفاق على التعليم خدمة استهلاكية فيجب تقليص الانفاق أما عندما نفكر بالتعليم كاستثمار فان مسالة تقليص الانفاق غير مبررة و لا يمكن التأكيد عليها ويجب التوسع في ذلك الإستثمار, ويعد الانفاق على التعليم انفاقا استثماريا[1] ذلك ان القطاع التعليمي يضطلع بإعداد الكوادر المؤهلة والقادرة على التعامل مع الالات المتطورة من الخارج وبشكل عام تعتبر زيادة الإنتاج و الإنتاجية من أهم الآثار المترتبة على الإستثمار في التعليم ذلك ان ارتفاع مستوى المعرفة لدى الإنسان المتزامن مع عنصر رأس المال يؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج ومن ثم تحقيق تراكم رأس مالي يسمح بتحقيق تنمية

[1] - jk,galbrith ,economic development second printing ox ford university press,1965 ,p78

الإقتصادية[1] ويعد الإستثمار في المورد البشري من أهم الإستثمارات و إنجاحها على الصعيد العالمي حيث يتميز هذا المورد بالتجدد بمرور الزمن بالمقارنة مع رأس المال المادي والموارد الطبيعية كالنفط والغاز والفحم وغيرها من الموارد الطبيعية المتناقصة باستمرار والمعرضة للنضوب يوما ما على عكس الموارد البشرية المتزايدة والتي تعد الأساس في تنمية اقتصادية واجتماعية كون المورد البشري هو المسيطر على العملية الإنتاجية ويقول فريدريك هاربنسون ان الفرد يعد عنصرا أساساً في تحقيق التراكم في رأس المال ومكتشف للموارد الطبيعية وقائد العملية الإنتاجية التي لا تخلو منه ومن إسهاماته الفاعلة في كافة المجالات السياسية منها الإقتصادية والاجتماعية مقارنة برأس المال المادي والثروات الطبيعية التي يتحكم بها العنصر البشري ويوجهها حسب رغباته لذا يمكن اعتبار الثروة الحقيقية للدول وأي قصور من جانبها في التنمية سينعكس على اخفاقها في تنمية أي شي اخر تسعى إلى تنميته وتحسينه[2]

المبحث الثاني رأس المال البشري في العراق

1 .رأس المال البشري في العراق بعد 2003...رؤية ستراتيجية

إن مشاركة رأس المال البشري تمثل فرصة استثمارية رئيسة في العملية التنموية لذا تسعى المجتمعات الناهضة إلى تقليص مساحة الهشاشة التي يعاني منها رأس المال البشري سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتوسيع دائرة الدخل من أجل تعزيز فرص الاستدامة ومساعدتهم في الحصول على فرص أكبر فضلا عن بناء ثقة وتعزيز رأس المال الاجتماعي وتعزيز القدرات لإشباع احتياجاتهم لضمان استدامة الأدوار التنموية إذ لا يمكن ان تتحقق التنمية الإقتصادية لأي مجتمع إذ لم يتم استثمار طاقتها وإمكانتها البشرية وهنا سوف نتحدث عن رأس المال البشري وما أعطته خطط التنمية من أهمية :

أ.المسح الوطني للفتوة والشباب 2009.

من الجدير بالذكر إن التقرير التحليلي لمسح الفتوة ورأس المال البشري من الشباب في العراق قد تبنى استراتيجية وطنية لرأس المال البشري ويمكن توضيح تلك الإستراتيجية بما يأتي :

لقد اشار التقرير ابتداء ان هناك جملة من التحديات التي تستدعي التدخل المباشر وتستعجل وضع إستراتيجية لرأس المال البشري من الشباب من بأرزها :

[1] - عبد الله عبد الدائم ,التخطيط التربوي اصوله واساليبه وتطبيقاته في البلاد العربية ,دار العلم للملايين 1966 ,ص308

[2] - السيد احمد عبد الخالق ,الاهمية الاقتصادية للتعليم بين التنظير والواقع ,بدون سنة نشر ,1998 , ص24.

1- غياب السياسة الوطنية الشاملة لقطاع رأس المال البشري من الشباب مما يجعل الخدمات المقدمة لهم محدودة .

2-التعدد وغياب التنسيق في المؤسسات التي تقدم خدمات لرأس المال البشري أدى إلى غياب وبعثرة الجهود مما يتطلب وجود اطار استراتيجي ومنظومة مترابطة ومتكاملة الأهداف والغايات تُعنى باهتمامات رأس المال البشري وتطلعاتهم.

3- حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في العراق والخوف من المستقبل الذي يجعل الكثير من رأس المال البشري يعيش قلقاً وهاجساً ضاغطاً

4- عدم وجود سياسة وإ ستراتيجية لرأس المال البشري في العر اق يمكن الاستدلال بها وتطويرها.

5- ضعف الثقافة الإستراتيجية والتخطيط الإستراتيجي في مؤسسات الدولة .

6- ضعف المشاركة المجتمعية عموماً وضعف مساهمة منظمات المجتمع .

كما سعت الإستراتيجية تجسيد رؤيتها المتمثلة بتنشئة رأس المال البشري متعلم وفعال مرتبط بهويته وثقافته يتمتع بحقوقه المدنية والاجتماعية والإقتصادية ويواكب التطور ويساهم في مسيرة التنمية والتقدم وبناء مجتمعه

لذا فقد اعتمدت الإستراتيجية أربعة مبادئ في صياغة أهدافها:

1- المبدأ الإنساني :وفقاً للدستور العراقي ستعزز الإستراتيجية من كرامة رأس المال البشري والبحث لهم عن الحياة الكريمة والسلم والأ من وتسعى لتوفير مستوى معيشي ملائم للنمو البدني والعقلي والروحي والمعنوي .

2- المبدأ التربوي :تركيز الإستراتيجية على الرعاية التربوية والفعلية ل رأس المال البشري والتاكيد على ربط رأس المال البشري بالقضايا الوطنية وتمكينهم من لعب دور فعال وايجابي في صيانة الوحدة الوطنية .

3- المبدأ التنموي :تؤكد الإستراتيجية على الحاق رأس المال البشري بأهداف التنمية الشاملة حيث ستركز على تحقيق فرص عادلة ومتس اوية لكلا الجنسين لتنمية قدرات رأس المال البشري.

4- مبدأ التغيير والتطوير :تهدف الإستراتيجية إلى احداث التغيير في مواقف وسلوك وممارسات واتجاهات رأس المال البشري بما يمكنهم من المساهمة في تطوير انفسهم ومن ثم تجسدت أهداف الإستراتيجية الوطنية بالآتي :

1-تعزيز دور رأس المال البشري في الإنتاج من خلال الارتقاء بمستوى التعليم واعداد رأس المال البشري لمواجهة تحديات سوق العمل وتسريع عملية مواكبة لتطور وتكنولوجيا المعلومات
2-توسيع دور رأس المال البشري في المجتمع وتعزيز مساهمته في أمنه واستقراره وفتح قنوات مشاركة حقيقية أمامه.
3-تحييد المخاطر التي يتعرض لها رأس المال البشري وتوسيع اهتمامه الثقافية والاجتماعية والإقتصادية .
4-تعميق الهوية الوطنية لرأس المال البشري وتنمية معرفته ثقافياً وفنياً

ب-سياسة التشغيل الوطنية 2010

لقد أشارت سياسة التشغيل الوطنية من خلال تقيمها للوضع الاقتصادي ان العراق شهد طوال العقود الماضية نزاعات وحروب عزز الاحتلال نتائجها السلبية التراكمية مما جعل فرص كثير من رأس المال البشري محصور بالوظائف العسكرية والامنية التي تعود بمردودات اقتصادية عليهم وعلى أسرهم لكنها في الوقت ذاته تعرضهم لاحتمال الموت وتفرض عليهم بطالة صريحة وأنشطة غير منتجة بالمعنى الاقتصادي ([1])
من هذا المنطلق جعلت سياسة التشغيل الوطنية رأس المال البشري هدفاً استراتيجياً ومحورا للانطلاقها فقد سعت إلى تشخيص واقع رأس المال من خلال بيان أبرز الخصائص السكانية لهم ومن ثم توزيعهم حسب الأنشطة الإقتصادية وإعداد العاملين منهم كما أولت سياسية التشغيل الوطنية أهمية خاصة بطرح أبرز السياسات ومنها:
1-أيجاد برامج تمكين مؤثرة فنياً وثقافياً وهو هدف يتطلب إعادة النظر في البرامج التدريبية الحالية واعتبار تمكين وبناء القدرات عملية شمولية ذات مضامين مهنية وفنية إلى جانب مضامين نفسية وثقافية تستهدف بناء شخصية منجزة ومبادرة وقادرة على المشاركة في سوق العمل دون انتظار لوظيفة حكومية تأتي بالصدفة.
2-ربط التعليم بسوق العمل أي أن التعليم كنظام ينبغي أن يبقى حراً يعبر عن أهداف وطنية إذ يجب أن يكون التعليم بيئة تمنح النظم الثقافية والإقتصادية حيويتها واحتياجاتها .

[1] – وزارة العمل والشؤون الاجتماعية,وثيقة التشغيل الوطنية 2010 ص 94.

3-إن للتشغيل في العراق خلفية ثقافية قائمة على مبدأ التمييز ولابد من التحرر الكامل من تأثيرها ولعل أهم مؤشرات ذلك المبدأ هو التمييز ضد النساء والنظرة المتدنية إلى سكان محافظات معينة أو بيئات معينة ، إن سياسة التشغيل المطلوبة لابد أن تقوم على أساس مبدأ العدل ومساواة وجوهرة هو المواطنة وليس الانحياز البيئيأو الجنسي أو الثقافي .

4- مراعاة ودرأس ة المصادر الجديدة للبطالة في المدن من ذلك على سبيل المثال لا الحصر أن تراجع مستوى الأ من المائي في جنوب العراق (محافظات الجنوبية) وبالذات البصرة بسبب السياسات المائية لدول الجوار وقصور السياساتالوطنية سيؤدي إلى هجرة مئات الآف من الأسر إلى مراكز المدن مما سيوجد ضغوطاً شديدة على أ سواق العمل وعلى البنى التحتية والخدمات ويماثل ذلك ما يحدث لسكان الأهوار بعدما لحق بمناطقهم الجفاف كما في مناطقأخرى في العراق دفع الارهاب والعنف بسكانها إلى الهجرة ,وان خارطة التوزيع السكاني تحتاج إلى توثيق وإلى ربط واضح مع سوق العمل.

5-ينبغي اعادة النظر بالألاف من رأس المال البشري المهاجرين الذين بدأو بالعودة أو سيعودون إلى العراق مع تحسن الأو ضاع الأمنية ان هؤلاء سيشكلون ضغطاً هائلاً على سوق العمل غير القادر على استيعابهم في الظروف الحالية.

6-إن سياسة التشغيل لابد ان تعتمد على مبدأ مفاده ان الحياةالإقتصادية برمتها تتطلب ان يكون هناك عقد اجتماعي بين الدولة والم جتمع والسوق وهو اقتراح طرحته الأ مم المتحدة لخفض معدلات الفقر في البلاد العربية غير اننا في العراق تحتاج إلى توسيع اعداد المشاركين في هذا العقد إذ لابد ان نضيف منظمات المجتمع المدني ونقابات العمال واتحادات ا لادباء والمثقفين فالتنمية هي عملية تشاركية يمكن أن تستوعب كل جهد منظم تنسجم أهدافه الفرعية مع أهدافها الإستراتيجية .

7-ضرورة التكامل بين السياسات الوطنية للتشغيل والخطط الوطنية للتنمية واستراتيجية تخفيف الفقر فضلاً عن الخطط القطاعية وذلك بهدف تكوين منظور شامل على المستوى الوطني بأخذ في الاعتبار كل المتغيرات ذات الصلة مع التركيز على عدم اغفال الابعاد الاجتماعية

8-ضرورة أن تأخذ سياسة التشغيل بنتائج مسح IHSES فيما يتعلق بتوزيع الفقر وفجوة الفقر في المحافظات العراقية لكي تعتمد الموازنة الوطنية على قاعدة معرفةموضوعية واضحة.

9-تنظيم منتدى وطني للتعليم يناقش الصعوبات والاشكاليات الحالية ويخرج بخطة عمل شاملة تحدد صلة التعليم بسوق العمل وتحميه في الوقت ذاته من أيةِ أيديولوجيات ذات مضمون معلمي أو تمييزي.

ج خطة التنمية الوطنية 2010 2014:

لقد أعطت خطة التنمية الوطنية 2010–2014 أهمية خاصة لرأس المال البشري تنطلق تلك الأهمية من حقيقة ان رأس المال البشري هو صانع التغيير أدواته إذ تتواصل حياتهم في بيئة مواتية لنضج عقلي وبدني سليم تتوفر فيها فرص العمل والمشاركة إلا أن رأس المال البشري قد يكون في نفس الوقت مصدر لكثير من المخاطر إذ يجدون أنفسهم في بيئة تزدحم بعوامل التهميش والبطالة كما ان تجاهل أو ضاع العنصر البشري وتهميشه يدفع بإتجاه ازدياد نسبة الانحراف والجريمة التي تخلق تداعيات اجتماعية تتفاعل مع الارهاب الوافد من الخارج مكونة بيئة غير مستقرة وغير امنة تمنع الإستثمار الأمر الذي يفوت فرصة التنمية وإعادة الاعمار ومن جانب آخر إن عدم توفر فرص العمل لاسيما للخريجين حديثا منهم يجعلهم يبحثون عن تلك الفرص خارج البلد الأمر الذي يزيد من هجرة العقول العراقية ويشكل هدرا واضحا في الموارد البشرية , كما سعت خطة التنمية الوطنية إلى تشخيص أبرز التحديات التي تشكل عائقا أمام سياسة فعالة لاستثمار رأس المال البشري ولعل أبرز تلك التحديات تتمثل بغياب سياسة وطنية شاملة موجهة لرأس المال البشري كما حددت خطة التنمية الوطنية (2010–2014) رؤيتها بضرورة مساعدة رأس المال البشري في تجاوز التحديات والسعي إلى زيادة مشاركتهم الفاعلة في القضايا التي تدعم مسارات التنمية المستديمة. كما أكدت خطة التنمية الوطنية على ضرورة تبني حزمة من السياسات الفاعلة لتطوير رأس المال البشري وتشغيله إذ إن 24%من المسرأهمين في قوة العمل هم من الأميين و42,2منهم يقرأ ويكتب و43,1% من حملة الشهادة الابتدائية هذه النسب تؤشر وتؤكد على ضرورة تبني حزمة من السياسات الفاعلة لتطوير العنصر البشري في العراق[1].

ولأجل ذلك وضعت خطة التنمية عدة أهداف أهمها :

1– حشد الجهود الحكومية لتنمية ودعم وتطوير رأس المال البشري بما يمكنهم من المساهمة الفعالة في العملية التنموية .

2 – زيادة فاعلية برنامج التنمية رأس المال البشري من خلال تبني نهج تكاملي لربط أهداف البرنامج بعضها ببعض

وبذلك سعت خطة التنمية الوطنية إلى وضع مجموعة من الوسائل لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه ومن أبرز تلك الوسائل الآتي :

[1] - وزارة التخطيط والتعاون الانمائي "خطة التنمية الوطنية للسنوات 2014-2017" مصدر سابق . ص24

1- تشخيص مشاكل رأس المال البشري على نحو شامل من خلال دراسات معمقة وبناء قاعدة معلومات شاملة وقابلة للتطور.

2- أيجاد كل السبل الملائمة لدمج رأس المال البشري في مجتمعهم من خلال فرص التشغيل .

3- تطوير المراكز التدريبية طبقا لحاجات سوق العمل وبما يوفر فرصاً واسعة لمشاركة في حياة مجتمعاتهم .

4- تسليح رأس المال البشري بالمعارف والمهارات والاتجاهات التي من شأنها أن تساعد على أيجاد حلول سليمة وتعزيز ثقافة التعايش مع الآخر .

5- إيجاد تسهيلات تعليمية وثقافية لرأس المال البشري لمن لا تتوفر لهم فرص التعليم النظامي أو الاعتيادي

6- تطوير المراكز التدريبية المتوفرة حاليا في الوزارات وذلك لزيادة اعداد المدربين والحرص على أن تكون المهن التي يجري التدريب عليها تتناسب مع احتياجات الدولة وسوق العمل .

7- زيادة أعداد مكاتب التشغيل وخصوصا في المحافظات .

د- خطة التنمية الوطنية 2013-2017

لقد جعلت خطة التنمية الوطنية 2013- 2017 رأس المال البشري أحد أهم محاورها كما أعطت أهمية خاصة لدعمهم من أجل تفعيل دورهم ضمن منظومة التفاعلات التنموية فقد أشارت خطة التنمية ابتداء إلى أن رأس المال البشري استمر يواجه تحديات جسيمة تعرقل فرص استدامته على الرغم ما تحقق من إنجازات ملموسة ومن أبرز تلك التحديات:

1- هناك اتجاه بارتفاع معدل النشاط الاقتصادي لرأس المال البشري في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية 37%للريف مقابل 27%للحضر[1]

2- يتميز معدل النشاط الاقتصادي بارتفاعه بين القوى العاملة من الإناث في الريف 14%مقارنة6%في الحضر

3- رغم انخفاض معدل البطالة خلال السنوات 2008-2011 إلا ان معدلها للفئة العمرية (25-45)سنة بلغ 18,2%وهو أعلى من المعدل العام للبطالة في العراق 11,1% إذ بلغ عند الذكور 15,5مقابل33,3% للإناث

[1] - وزارة التخطيط والتعاون الانمائي "خطة التنمية الوطنية للسنوات 2014-2017"مصدر سابق ص55

4- ارتفاع نسبة العاطلين من حملة الشهادات العليا مقارنة بغيرهم من ذوي التعليم الادنى إذ بلغت 24%و13%على التوالي

5- رغم التحسن النسبي في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين رأس المال البشري لا تزال معدلات الأمية مرتفعة بينهم إذ بلغت 16,3%للفئة العمرية(20-50)سنة من إجمالي رأس المال البشري .

لذا فقد جعلت خطة التنمية الوطنية 2014-2017بناء القدرات البشرية وبالشكل الذي يضمن ترسيخ اقتصاد المعرفة المعزز لدور رأس المال البشري في التنمية إحدى متطلباتها كما سعت خطة التنمية الوطنية إلى تحليل واقع رأس المال البشري العراقي وفي جميع الجوانب تمكينهم ابتداء من الجانب التعليمي حيث أشارت الخطة إلى أبرز التحديات التي تواجه رأس المال البشري في هذا الجانب مؤكدة ارتفاع نسبة التسرب من التعليم لكلا الجنسين إلى جانب حصة أكبر للإناث لأسباب تتعلق بالعادات والتقاليد التي تفضل بقاء البنات في المنزل ولاسيما في المناطق الريفية ,وكذلك لا تزال معدلات الامية مرتفعة بين رأس المال البشري مما ينعكس سلبا على مستوى المهارات والقدرات الإنتاجية .

ثم تجسدت رؤية خطة التنمية بضرورة تهيئة الظروف اللازمة لدعم وبناء رأس المال البشري ليكون شريكاً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة ولأجل تحقيق تلك الرؤية والتصدي للتحديات التي تواجه رأس المال البشري العراقي سعت خطة التنمية إلى وضع مجموعة من الأهداف وهي:

الهدف الأول تمكين وبناء قدرات رأس المال البشري

وسائل تحقيق الهدف

أ. تعزيز فرص التعليم وخفض مستويات التسرب بين رأس المال البشري

1- تطوير منظومة التعليم وضمان ربط مخرجات التعليم بسوق العمل .

2- التأكيد على سياسة الزامية التعليم التي تسهم في خفض معدلات الأمية بين رأس المال البشري .

3- تطوير البنية الأساسية لمراكز التدريبية ومراكز التعليم واعداد قيادات فضلاً عن تطوير البنى التحتية في مراكز المحافظات والأقضية والنواحي .

4- تبني مناهج تربوية تنمي روح المواطنة وبناء القدرات لدى رأس المال البشري.

ب. الارتقاء بالخدمات الصحية المقدمة لرأس المال البشري

1- تحسين الخدمات الصحية وتطويرها

2- تفعيل الخطط الصحية للتناسب مع احتياجات رأس المال البشري الصحية

ج. وضع الخطط والبرامج لتأهيل رأس المال البشري وتدريبهم

1- توفير التدريب والتأهيل المناسب لرأس المال البشري لتمكينهم من مواجهة التحديات ومتطلبات السوق والتغيرات على الاصعدة الإقتصادية والسياسية والاجتماعية

2- إقامة دورات تدريبية في المهارات المطلوبة لسوق العمل

الهدف الثاني تحقيق خفض حقيقي لبطالة رأس المال البشري
وسائل تحقيق الهدف[1]:

1- تفعيل دور السياسة الوطنية للتشغيل وتنشيطها بالشكل الذي يسهم في نشر الوعي بين رأس المال البشري من حيث الاعتماد على القطاع الخاص

2- تأسيس صناديق اقراض للمشاريع الصغيرة ودعمها ودعم قيام رأس المال البشري بتأسيس هذه المشاريع

الهدف الثالث تنمية قيم المواطنة والانتماء وتعزيزها
وسائل تحقيق الهدف:

1- تطوير القوانين والتشريعات الخاصة بالحقوق المدنية والفردية والجماعية

2- تعزيز برامج التوعية لرأس المال البشري بالحقوق المدنية والمواطنة وتطويرها

3- تأسيس مراكز الإرشاد الاجتماعي للتعرف على مشاكل رأس المال البشري والمساهمة في وضع الحلول المناسبة لها

2:-عناصر الإستثمار البشري في العراق سمات وخصائص.

[1] - وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ,خطة التنمية الوطنية للسنوات (2014-2017),مصدر سابق ,ص177 .

أولا المعرفة

إن ثقافة المجتمع وارتفاع درجة وعيه المعرفي في الجوانب المعلوماتية والثقافية ووعيهم بأهمية المعلومات دوراً هاماً في توضيح فكرة مجتمع المعلومات فالثقافة هي أهم عوامل التغير في المجتمع فعلى سبيل المثال نجد أن هناك ارتباطاً بين درجة انتشار استخدام التكنولوجيا المعلومات وبين حدوث تبعات ثقافية قد يظهر مردودها في طرق التفكير والأداء العلمي في بيئة استخدام روافد معلوماتية أخرى ويجب أن تبدأ هذه الثقافة للوعي المعلوماتي منذ الصغر أي أن يتم تنمية هذا الوعي لدى أفراد المجتمع منذ المراحل التعليمية الأولى وذلك لأنه استثمار لا ينتهي[1] لذا فإن أعظم وأقوى استثمار يجب ان يتبناه المجتمع العراقي هو استثمار في عقول وقدرات مواطنيه لانه استثمار دائم بدوام هذه الدنيا وأي استثمار غيره سيكون معرضا للزوال أو تناقص قيمته ان المعرفة هي حجر الزاوية في التنمية البشرية المستدامة فهي أداة لتوسيع خيارات البشر وقدراتهم وتمكينهم من التغلب على الحرمان المادي وبناء مجتمع مزدهر كما ان المعرفة انتاجا وتوظيفا قد أصبحت في مطلع القرن الحادي والعشرين الوسيلة الكفيلة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة في جميع ميادينها .

وبعد صدور تقرير التنمية البشرية 1990 أصبح مبدأ التنمية البشرية البديل الأساس لرؤية التنمية التي تتعادل مع النمو الاقتصادي كما أن اكتساب المعرفة هو أيضاً سبيل التنمية الإنسانية في مجالاتها فالتنمية في جوهرها هي نزوع دائم لترقية وتطور الحالة الإنسانية للبشر جماعات وأفراداً والارتقاء بهم في أوضاع تعد غير مقبولة في سياق حضاري إلى حالات أرقى من الوجود البشري وتؤدي بدورها إلى ارتقاء منظومة اكتساب المعرفة عليه فإن السبيل للأرتقاء بالحالة الإنسانية هو اكتساب المعرفة وتوظيفها بفعالية ان أبرز مؤشر التنمية البشرية يعتمد بشكل رئيس على الحالة التعليمية والمستوى التعليمي للشرائح السكانية وأصبح المعيار هو الإنسان ومدى نموه وتطوره في الجانب المعرفي كذلك اضحى معروفا ان المعرفة عنصر جوهري من عناصر الإنتاج ومحدد رئيس وأساسي للانتاجية أي ان هناك تظافراً قوياً بين اكتساب المعرفة والقدرة الإنتاجية في المجتمع ويزداد هذا التضافر قوة في النشاطات الإنتاجية مرتفعة القيمة المضافة التي تقوم بدرجة متزايدة على كثافة المعرفة والتقادم المتسارع للمعارف والقدرات وهذه النشاطات هي معقل القدرة التنافسية على الصعيد العالمي خاصة في المستقبل وتجدر الإشارة هنا إلى عمق العلاقة بين نمو الدخل والتنمية البشرية فالنمو الاقتصادي ضروري للتنمية البشرية ومن منظور

[1] - تقرير الامم المتحدة برنامج الامم المتحدة الانمائي ,تقرير التنمية البشرية 1992, ص 20

التنمية البشرية فإن النمو الاقتصادي وسيلة لضمان رفاهية الإنسان من خلال التوسع في فرص التوظيف وتحسين توزيع الدخل فضلا عن تحسين نوعية الخدمات العامة وكان التطور الأبرز في هذا المشهد هو ظهور نمط معرفي جديد يقوم على وعي أكثر عمقا لدور المعرفة ولرأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتنمية المجتمعات وهو ما يطلق عليه اقتصاد المعرفة فاليوم اصبحت موردا اقتصاديا يفوق بأهميته الموارد الطبيعية بل ان القيمة المضافة الناتجة عن العمل في لتكنولوجيا كثيفة المعرفة تفوق بعشرات المرات القيمة المضافة الناتجة عن العمل في بقية القطاعات لذا فالتنمية البشرية تحقق كل من تنمية القدرات البشرية من خلال الصحة والتمكين من المعرفة وتطوير المهام واستخدام الناس في مجالات تتسق مع ما يكسبون من هذه مهارات والقدرات[1]

ويشير تقرير المعرفة العربي إلى مؤشرين هما:

أو لأ:مؤشر المعرفة .... وثانيا: مؤشر اقتصاد المعرفة : يمثل المؤشر الأول في المتوسط البسيط ثلاث ركائز هي نظام الابتكار ,والتعليم والتدريب ، والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، بينما يمثل المؤشر الثاني الابتكار، والتعليم والتدريب ,والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ,والنظام الاقتصادي والمؤسسي.

ويستند اقتصاد المعرفي في أساسه على أربعة ركائز هي[2]:

أ–الابتكار نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الاكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها

ب–التعليم والتدريب : وهو من الاحتياجات الأساسية للانتاجية والتنافسية الإقتصادية حيث يتعين على الحكومات ان توفر اليد العاملة الماهرة و الابداعية أو رأس المال البشري القادر على ادماج التكنولوجيا الحديثة في العمل وتنامي الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلاً عن المهارات الابداعية في المناهج التعليمية .

[1] - مؤتمر الامم المتحدة لتجارة والتنمية (الاونكتاد)تقوير التجارة الكترونية والتنمية 2003,الامم المتحدة نيويوك وجنيف,ص 18

[2] – تقرير المعرفة العربي لسنة 2011,نحو تواصل معرفي متتبع ,برنامج الامم المتحدة ,دار الغرير للطباعة والنشر ,الامارات المتحدة ,2011,ص235

ج-البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات :التي تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفه مع الاحتياجات المحلية لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز المشاريع على انتاج قيم مضافة .

د-النظام الاقتصادي والمؤسسي : والذي يقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو .

أشار تقرير المعرفة العربي إلى تأخر مؤشرات البحث والتطوير في العالم العربي عن مؤشرات القطاعات الأخرى ,ففي العراق بلغ مؤشر البحث والتطوير (24,56 %),بينما كان مؤشر البحث والتطوير في الإمارات (50,076 %) بينما وصل مؤشر الاقتصاد المعرفة في الدولة إلى (77,59 %) وجاء مؤشر البحث والتطوير في سوريا بنسبة(21,656 %) ووصل مؤشر البحث والتطوير والابتكار في السودان (16,15%) وبلغ المؤشر في السعودية (56,84%) بينما جاء مؤشر التكنولوجيا المعلومات في السعودية (69,58%)ووصل مؤشر البحث والتطوير في ليبيا إلى (22,99 %) أما في فلسطين فجاء النسبة(18,18%)ويتضح من هذه الأرقام الاحصائية السئة بمجموعة من العوامل المؤسساتية والاجتماعية والإقتصادية والتنموية [1]

وبلغ عدد الهواتف المحمولة لكل 100 شخص (64,2)لعام 2011 و مستخدمو الانترنت لكل 100 شخص (101) لعام 2011 ومشتركو الهاتف المحمول مليون مشترك (19,7) والناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية مليار (98,987)لعام 2011 في العراق.

واحتل العراق المرتبة 179عالميا من حيث سرعة التحميل والتنزيل على الشبكة العنكبوتية من أصل 185 دولة بحسب تقرير مجلة اكامي الامريكية للانترنت [2]

وكانت قيمة مؤشر الحوافز الإقتصادية والنظام المؤسسي 0,3 وبلغ مؤشر نظام الابداع 4,2 ومؤشر التعليم والموارد البشرية2,4 وبلغت قيمة مؤشر دليل اقتصاد المعرفة 2,6لعام 2011 في العراق وبهذا فان قطاع البحوث والتكنولوجيا يحتاج إلى اعادة النظر في أوضاعه التنظيمية والمالية وذلك بصورة جذرية تتطلب درأية وإعادة تنظيم منظومة البحث العلمي والتكنولوجي في العراق بحيث نضمن كيفية ادائها وفعالية انجازها للمهام الإستراتيجية.

وبغض النظر عن عدد مستخدمي النت في العراق فان المحتوى الرقمي العراقي احتل مراتب بين البلدان العربية ,بحسب معطيات المرصد الاحصائي للمحتوى الرقمي العربي 2013 إذ احتل العراق

[1] - برنامج الامم المتحدة الانمائي يطلق تقرير مؤشر المعرفة العربي ,6/5/2016 ,دبي

[2] - www.w0rldbank.org

المرتبة الخامسة من بين 20 دولة عربية وبلغ المحتوى العراقي (431)الف من مجموع (20 مليون وحدة معلوماتية تغطي الفترة مابين العام 1995–2011 ويشكل المحتوى العراقي 2,1% فقط من مجموع المحتوى العربي بالنت . وكشفت معطيات التي أعلنت عنها مؤسسة الفكر العربي في بيروت ان العائد السنوي للمحتوى الرقمي العراقي باللغة العربية با لنت بلغ ما مجموعه 56 مليون دولار واحتل بذلك المرتبة الثالثة عربيا من حيث أقوى العائدات السنوية بعد السعودية ومصر وشكل العائد السنوي العراقي 4%من مجموع العائد السنوي العربي للمحتوى الرقمي العربي الذي بلغ 429 مليون

وكشفت لجنة الخدمات والاعمار في مجلس النواب عن أن عدد مستخدمي الانترنت في العراق وصل إلى 4 ملايين شخص وأن هذا العدد لمستخدمي الانترنت يعد تطوراً جيداً.

وفي الأخير لاجرم ان المعرفة اضحت تشكل موجودا اساسيا ومورداً ه أما من الموارد الإقتصادية له خصوصيته بل أصبحت المورد الاستراتيجي الجديد في الحياة الإقتصادية وتبرز معالم الأهمية القصوى لهذا الموجود من حقيقتين رئيسيتين مفادهما :

ان التراكم المعرفي الإنساني والمهارات والامكانات التي نتجت عن هذا التراكم قد اسفرت عن تحسين مستويات المعيشة وتحقيق الرفاهية للعديد من الدول التي افلحت في تطويع تلك المعارف والمهارات بغرض زيادة مستويات انتاجها فبتفعيل المعارف المتراكمة وتجديدها وتحديثها باستمرار ووضع النظم الفعالة للاستفادة منها استطاعت أمم أن تتفوق على أمم أخرى تقدما وتنمية وبناء امكانات متجددة .

أما الحقيقة الثانية فترتبط بالتطور الهائل والسريع في تقنيات المعلومات ونظم الاتصالات وتطبيقاتها وانتشارها بتكاليف معقولة على نطاق واسع غير محدود و تفعيلها للتعامل مع المعرفة بيسر وسهولة وسرعة .

فقد فتحت هذه التقنيات أبوابا جديدة لانتشار المعرفة ,فإن الاهتمام بالتقدم والتنمية في عصرنا هذا يحتم ضرورة تفعيل المعارف لبناء امكانات متجددة على الدوام وتعميق الاستفادة من تقانات المعلومات والاتصالات على اكمل وجه ممكن وصولاً إلى بناء اقتصاد معرفي يحقق التنمية الإقتصادية المنشودة بوسائل جديدة تخفض من الاعتماد على الموارد القابلة للنضوب وتضمن مستقبلاً قابلاً للاستدامة[1]

[1] - سليمان ,جمال داود ,اقتصاد المعرفة ,دار اليازوري للنشر والتوزيع ,عمان الاردن ,2010

ثانياً التربية والتعليم

ازداد الدور الفعال الذي يقوم به التعليم في اطار التنمية الإقتصادية والاجتماعية خصوصاً بعد ان ظهرت الابحاث والدرأس ات الإقتصادية والتربوية وبينت ان العائد المالي للتعليم يقدر بثلاثة امثال العائد من الإستثمارات الأخرى وظهرت عدة نظريات تهتم بقطاع التعليم وتجعل من الإنسان قيمة رأس مالية عالية وعاملا أساسياً مؤثراً في التنمية وذلك على خلاف ما كان قد نادى به العالم الاقتصادي كينز في الثلاثينيات بإن رأس المال المادي هو أكبر عامل للتنمية وأهم مجال للانطلاق في التنمية الاقتصادية إلا أن احداث بعد الحرب العالمية الثانية قلل من أهمية الفكرة إذ بدأت الدول المتضررة من الحرب تعيد بناء اقتصادها على أساس الاهتمام بالإنسان والتركيز علية كقوة فاعلة في التنمية الاجتماعية واقتصادية واستند العلماء في ذلك إلى كل من التجربة الألمانية واليابانية بعد الحرب العالمية الثانية وبعد ما تبين ان الشعوب هذه البلاد بدأت تصعد سلم التقدم بدأ المخططون الاقتصاديون يخططون لتنمية الإنسان بدلا من تنمية رأس المال فقط وان اثمن ضروب رأس المال هو ما يستثمر في البشر وان التنمية البشرية صارت ضرورة من ضرورات التنمية الإقتصادية نتيجة لما لتنمية من قدرات ولما توفره من كفاءات بشرية تخدم الاقتصاد وتعود على المجتمع بالفوائد والأرباح ومن ثم أصبح الاختيار الأفضل للتنمية هو اختيار نظام التعليم الذي صار فيما بعد من أهم دعائم التنمية ومن اكثر عواملها واحد مجالات الإستثمار فيها فالتنمية اساسا هي عملية تغيير في الاتجاه إلى جانب انها تحريك للمعطيات الطبيعية وتحويلها إلى مادة اقتصادية عن طريق العلم وتطبيقاته التكنولوجية وهي تتوصل بالإنسان وغأيتها الإنسان نفسهة وإذا كانت التنمية الإقتصادية والاجتماعية تقوم أساسا على زيادة الإنتاج وعدالة التوزيع وحسن الاستهلاك فإن ذلك كله يستلزم التربية في نشر الوعي الإنتاجي وتأصله لدى الأفراد

فالتربية والتنمية متشابهان من حيث إن كلا منهما فعل تحويل فالتربية عملية تحويل مقصودها الإنسان عقله والتنمية البشرية عملية تحويل أو سع وأكبر من التربية لأنها لا تركز على الفرد معين في مؤسسة محددة وإنما تشمل كل انسان في المجتمع وتشمل بذلك التراث والانظمة والأنشطة الإنسانية .

تخصيصات الموازنة العامة للتربية والتعليم للمدة 2003 ـ 2013 :

شهدت الموازنة الاتحادية ارتفاعاً ملحوظاً من تخصيصات الانفاق العام بعد عام 2003 وهذه الزيادة شملت الأبواب بما فيها التربية والتعليم العالي وفيما يلي الجدول الذي يوضح تخصيصات الموازنة الاتحادية للوزارات المتمثلة لعناصر التنمية البشرية (التربية والتعليم) اعتباراً من عام 2003 ولغأية 2013.

جدول (1)

النفقات المخصصة للوزارات التربية والتعليم للمدة (2003-2013) (مليار دينار)

السنوات/الوزارة	التربية(مليار)			التعليم العالي		
	تشغيلية	استثمارية	المجموع	تشغيلية	استثمارية	المجموع
2003	14	1	15	49	6	55
2004	806	10	816	171	12	183
2005	1168	100	1268	295	50	345
2006	1480	22	1502	614	60	674
2007	1928	366	2294	831	259	2090
2008	2270	150	2420	892	200	1092
2009	4609	212	4821	1838	212	2050
2010	5044	500	5544	2199	350	2549
2011	7133	450	7583	2174	400	2574
2012	7603	455	8058	2612	490	3102
2013	6980	831	8811	2806	800	3606
النمو السنوي المركب	%77	%83	%77	%43	%55	%45

المصدر جمهورية العراق وزارة المالية وزارة التخطيط،نفقات وابرادات الميزانية ،تموز –كانون الأو ل –ملخص الميزانية ،ص6

من الجدول (1)نجد تطور الانفاق على كل من (التربية والتعليم العالي والبحث العلمي) مع ملاحظة ان النفقات الإستثمارية كانت اقل بكثير من النفقات التشغيلية وفيما يخص نسب الانفاق على قطاع التعليم بالاسعار الثابتة فيمكن ملاحظتها من خلال الجدول

جدول(2)

تطور الانفاق على التعليم بالاسعار الثابتة للمدة (2003-2013) مليون دينار

السنة /التفاصيل	الانفاق على التعليم بالاسعار الثابتة	النمو السنوي	نسبة الانفاق على التعليم إلى الانفاق العام%	نسبة الانفاق على التعليم إلى GDP%
2003	285		%26	%2
2004	627	120	%4,5	%3
2005	574	8–	%7	%2
2006	438	24–	%5,5	%2
2007	392	10,5–	%6	%2
2008	812	107	%9	%3
2009	1022	26	%2,9	%5
2010	1050	3	%10	%4
2011	1164	11	%11	%4
2012	1540	32	%9,5	%5
2013	1510	2–	%10	%3
معدل النمو المركب	%89			

المصدر:– وزاة التخطيط الجهاز المركزي للاحصاء ,على الموقع الالكتروني www.cosit,g0v.iq/ar

من الجدول (2) نجد تحسناً بالانفاق بشكل عام على التعليم بالأسعار الثابتة ليصل أقصاه في سنة 2012 وبمبلغ قدره (1540)مليون دينار وأدناه في العام 2003 وبمبلغ قدره 285 مليون دينار وبالطبع كانت لظروف هذا العام اثرها على هذا التدني في الانفاق وفيما يخص النمو السنوي فقد تفلو ت صعودا وهبوطا خلال هذه السنوات حيث سجل أعلى نسبة له خلال سنة 2004 وبمعدل نمو بلغ(120)فيما سجل أدنى مستوى له في العام 2006و بمعدل نمو بلغ -24) وهي بالتالي معدلات نمو غير مستقرة في حين سجلت نسب الانفاق على التعليم إلى الانفاق العام مستويات ضئيلة لا تتناسب وأهمية هذا القطاع الحيوي والمصيري في آن واحد من أجل مستقبل افضل حيث سجلت نسب الانفاق في افضل الأحوال نسبة (26%)في عام 2003 وأدنى نسبها في العام 2004 لتسجل نسبة ضئيلة بلغت (4,5)في حين تراوحت باقي النسب بين (5,5%)في عام 2006 ومابين (11%)في العام 2011أما نسبة الانفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي فهي الاخرى لم تكن ملائمة لحجم الأهمية التي يتمتع بها هذا القطاع حيث وصلت أقصاها في العام 2009 و 2012 ونسبة ضئيلة بلغت (5%)وهي بالطبع لا تتناسب وحجم الدور الذي يضطلع به قطاع التعليم في تنمية وتربية الاجيال .أما فيما يخص مؤشرات التعليم والمتمثلة في (معدلات الالمام بالقراءة والكتابة للفئة العمرية (15-24%)ومعدلات الالتحاق%)فيمكن توضيحها من خلال الجدول (3)

الجدول(3)مؤشرات التعليم(2003-2013)

السنة/المؤشر	معدلات الالمام بالقراءة والكتابة للفئة العمرية (15-24%)	معدلات الالتحاق %للمرحلة		
		الابتدائية	الثانوية	التعليم
2003	40	91	53	16
2004	74	86,5	53	16
2005	80	87	53	16
2006	80	86	53	16
2007	80	85	53	16
2008	80	89	53	16
2009	80	89	53	16
2010	80	92	42	16
2011	80	97	45	16
2012	80	97,5	49	16
2013	85	95	37	/

المصدر:وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للاحصاء ،مديرية الحسابات القومية ،مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة (2009-2013)،2014،ص27

بشكل عام ومن خلال الجدول (3) نجد تحسن بعد التعليم في العراق بتحسن مؤشر (معدلات الالمام بالقراءة والكتابة) الذي يحتل وزن الثلثين من 40%عام 2003و هي أدنى نسبة سجلها هذا المؤشر إلى 85% عام 2013 وهي اعلى نسبة كما شهدت(معدلات الالتحاق الصافي %للمراحل الثلاث)الذي يحتل وزن الثلث تحسنا ملحوظا فيما يخص(مرحلة التعليم الابتدائي) التي سجلت نسب مرتفعة وصلت إلى 97%اعوام 2011,2012في حين سجلت نسبة 95%عام 2013وهي بالطبع نسب جيدة جدا بالمقارنة مع الانخفاض الحاصل في نسب الالتحاق بالمرحلتين الثانوية والتعليم العالي.

ثالثا التدريب في العراق

تتميز سياسات التدريب الحديثة على المستوى القومي وما يشتق منها من سياسات تدريب قطاعية أو على مستوى المشروع بدور لأيقل أهمية عن السياسات التعليمية في تنمية رأس المال البشري سواء ما تضطلع به عمليات التدريب على مستوى الاقتصاد ككل من ربط مصادر العمالة بحاجة التنمية السريعة إلى المهارات أو ماتقوم به على المستوى المشروع من زيادة في الإنتاجية فالتدريب بصفة عامة هو عملية يراد بها أحداث تغيرات معنية في الفرد وفي مجموعة من الأفراد ويمكن عن طريقها مساعدتهم ليكونوا اكثر كفاءة ومقدرة في أداء اعمالهم الحالية أو التي ينتظر القيام بها مستقبلا وذلك بتكوين عادات فكرية وعملية مناسبة واكتساب مهارات ومعارف واتجاهات جديدة

1 تدريب وتطوير رأس المال البشري في العراق

تهدف المادة الأو لى والثانية من قانون العمل رقم71لسنة 1987 إلى الآتي:

المادة الأو لى :تهدف إلى تدريب المهني واعداد العمال المبتدئين وتدريبهم وتزويدهم بالخبرات الفنية لجميع أنواع العمل وكذلك تطوير المستوى الفني للعمال المهرة ورفع مستوى كفائتهم المهنية والإنتاجية المادة الثانية :تسري هذه التعليمات في المهن التي يتدرب عليها عمال القطاع الخاص والمختلط والتعأو ني وكذلك الاشخاص الغير مرتبطين بعقود عمل في مراكز التدريب المهني التابعة لدائرة العمل والضمان الاجتماعية تولي وزارة العمل والشؤون الاجتماعية نشاطات دائرة التدريب المهني والوظيفي أهمية بالغة حيث تم أيجاد سياقات علمية لتدريب وتأهيل وتطوير القوى العاملة في العراق سواء كان العاطلون عن العمل لجميع الاختصاصات العلمية والهندسية والمهنية وتنمية المهارات المختلفة بما يتناسب مع التحصيل الدراسي لهم ومجال نشاطهم ومسؤولياتهم وقد أوكلت مهمه تنفيذ هذه السياقات إلى دائرة عامة هي دائرة التدريب المهني , إذ

يعتبر التدريب المهني في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية من الأنشطة المتميزة فيها وهذه الأنشطة لن تقتصر على شريحة العاطلين عن العمل بل فتحت أبواب التدريب أمام الطلبة المستمرين بالدراسة للاستفادة من فترة العطلة الصيفية بتلقي التدريب في كافة المراكز التدريب وخلال برنامج تدريبي تم إعداده لذلك حيث يحصل الطلبة على مخصصات تدريبية أسوة بدورات العاطلين وكذلك تقوم دائرة التدريب المهني بتدريب الموظفين في القطاع الحكومي بكافة المجالات من أجل تطوير المهارات الفنية والمهنية وتكون هذة الدورات التدريبية في كافة مجالات من أجل تطوير مهارات الفنية والمهنية .

وان دائرة التدريب المهني في تواصل مستمر لتحديد وتطوير المناهج تدريبية وفق نظام التدربب المبني على كفاءة و بأشراف المنظمات الدولية ذات العلاقة وعلى النحو الآتي[1]:

-عملت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على أيصال فرص التدريب المهني للمناطق ذات الكثافة السكانية الاكثر عمقا في العراق

-عملت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على امداد قطاعات العمل المختلفة بما تحتاجه آلية من مهارات فنية ذات تخصصات مختلفة بما تحتاج اليه من مهارات فنية ذات تخصصات مختلفة

- اتبعت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية نظام التدريب المهني المكثف من حيث تترأو ح مدة الدورات فيها من (2-6) أشهر يمنح المتخرج منها شهادة الكفاءة المهنية علما بإن الهدف الأساسي هو استيعاب وتدريب وتطوير العاطلين

- عملت الوزارة على توفير الاجهزة والمستلزمات التدريبية الحديثة للاستعانة بها في زيادة المهارات الأدائية للمتدرب تطوير الملاكات اتدريبية بدورات متخصصة في دول متفرقة للمدة من (2004-2015) ومن الجهود التي بذلتها الحكومة في اعداد وتدريب وتطوير القوى العاملة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بتنفيذ عدة برامج منها[2]:

2 -برامج التدريب الريادي-

تسأهم البرامج الريادية في تنمية البلاد وتطويرها من خلال اكساب وتعزيز قدرات العاطلين عن العمل في مجال المهارات الحياتية وكذلك زيادة التوجه نحو التوظيف الذاتي بدلاً من التوظيف الحكومي كما تهدف هذه البرامج إلى تحسن العلاقة مع سوق العمل من خلال إقامة المشاريع

[1] - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ,دائرة التدريب المهني ,قسم التخطيط والمتابعة ,شعبة الاحصاء ,2015 ,ص44

[2] - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ,دائرة التشغيل والقروض /قسم دعم المشاريع وخلق فرص العمل ,العراق ,2015

الصغيرة وبناء جيل قادر على المساهمة الفعالة وقد حرصت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على مساعدة الشباب العاطلين عن العمل بعد أن تم امتلاكهم مهارة معينة من خلال انخراطهم في الدورات التدريبية المهنية مراكزنا التدريبية إلى كيفية توظيف هذه المهارات في مشروع خاص والتدريب على كيفية عمل جدوى الإقتصادية وحساب التكاليف المباشرة وغير المباشرة الخاصة بمشروعهم كل هذه الأمور تم تدريب العاطلين عليها من خلال انخراطهم في البرامج الريادية التابعة لدائرة التدريب المهني .

رابعاً: الدخل

يعد الدخل من المؤشرات الأكثر استخدامأ كونه يعمل على تغطية شرائح المجتمع متمثلاً بحيازة الأفراد للموارد المناسبة لتحقيق حياة الكريمة بمستوى معيشي مناسب مقاساً بمعايير محددة من قبل البنك الدولي تعمل على تحديد البلدان بحسب مستويات الدخل الإجمالي للفرد كل عام مقيم بالدولار الأمريكي لتوضيح أوجه المستويات المتحققة للإنفاق العام في مسيرة التنمية البشرية وكما في:

جدول(4) التصنيف الدولي بحسب معيار البنك الدولي مقدراً بدخل الفرد السنوي من الدخل القومي الاجمالي بالدولار

المستوى	2003	2008	2012
دخل مرتفع	10726	11906	12276
دخل متوسط	876-10725	976-11905	1006-12276
دخل منخفض	875	975	1005

مصدر :برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ,تقرير التنمية البشرية للسنوات 2012-2008-2003

وكما هو معلوم فإن العراق من الدول ذات الدخل المتوسط على الرغم من امتلاكه لثروات طائلة تمكنه من مسرأو اة الدول ذات الدخل المرتفع إلا أن الأحداث الجارية على الساحة العراقية المتمثلة بالتدهور الأمني كلها من أهم الأسبلب التي تقف أمام تقدم البلد ومسرأو اته مع بقية الدول ويعد ترتيب العراق بالنسبة لدول العالم غير ثابت نتيجة للأحداث التي يمر بها وهذا ما اكدته تقارير التنمية البشرية .

بصورة عامة لم تستطع الموازنات المالية ذات القدرات المالية الكبيرة معالجة التراكمات السابقة والمتمثلة بهدر الإنفاق العام كونها في الغالب تفتقر إلى الإعداد الصحيح الممنهج وفق رؤى واضحة يصاحبها الغموض في تبويب الإنفاق والفساد المالي لعدم إجراء الحسابات الختامية ,وعلى الرغم من مسرأهمتها في زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج الاجمالي بنسبة (50%) منذ عام (2005-2012)

وارتفع من (3870) دولاراً أمريكياً عام 2009إلى 5870دولاراً أمريكياً عامة عام2012 إذ أدت زيادة إنفاق الأسر على مؤشرات التنمية البشرية إلى تحسن مستوياتهم بالنسبة للأسر العاملة في القطاع العام مما يدل على أن العدالة في توزيع الدخل تؤدي إلى أداء افضل للتنمية البشرية. كما أن الموازنات العامة أغلبها موازنات تشغيلية تصرف على الأجور والرواتب مما استدعى التدخل الحكومي لوضع ستراتيجية مكافحة الفقر (2010) تأخذ على عاتقها طبيعة الظروف السائدة في الارتقاء بمستوى الدخل بما يتناسب وزيادة معدل النمو السكاني.
كذلك القيام بالاجراءات الحكومية لتخفيف الفقر من(23%إلى16%) خلال المدة (2010–2013) المتمثلة بسياسات الاصلاح للبرامج الاجتماعية والإقتصادية وفق أو لويات التنمية البشرية وقد نجحت بتخفيف معدل الفقر, إلا أن التقارير بينت أن المستوى انخفض إلى (19%) وليس إلى(16%) وهذا يدل على نجاح تفعيل الإستراتيجية من خلال قرار مجلس الوزراء رقم (409) لسنة 2009 برصد المبالغ والتخصصات الإستثمارية للمحافظات الأشد فقرا إذ أدى ارتفاع متوسط الانفاق الفرد نتيجة لزيادة دخله الشهري إلى (247) الف دينار في العام2011 بعد أن كان (146) الف دينار عراقي عام 2007 بزيادة تصل إلى (60%) إلى تحسن المستوى المعاشي , وعلى الرغم من الاعتماد على الدخل القومي فإنه يعد مقياسا غير صالح لقياس التنمية البشرية كونه لا يعكس أو جه التبأين بين فئات المجتمع إلا أن التنمية البشرية تحتاج وتعتمد على الدخل القومي وبذات الوقت فإن تاثير الفساد المالي والإداري الذي جعل العراق بالمرتبة(18)الأكثر فسادا من بين (21) دولة عربية عام(2012) كان نتيجة لعدة أسباب ومنها هدر (9) مليار دولار خلال المدة (2003–2004) ليصل إلى ما يقارب (700) مليار دولار لغأية 2013 صرفت بدون توثيق لطرق ومجالات صرف كما أدى إلى ارتفاع كلفة الخدمات العامة المقدمة إلى المواطنين بنسبة (10%) ونتيجة لارتفاع التكاليف الناجمة عن العمولات الفاسدة أدت إلى ارتفاع في كلف انشاء المباني العامة وشراء المعدات إلى(20%–) لتصل في أغلب الاحيان إلى (50%) فوق مستوى الكلفة الأصلية من خلال التدمير والحرق كما حدث في حرق طابق الحسابات في وزارة النفط التي أشير اليها بنسبة (20%) من إجمالي المشتقات النفطية يتم الاستيلاء عليها بطرق غير قانونية لتبلغ (10%) من قيمة إجمالي الإنتاج النفطي للمدة (2003–2005)[1].

من خلال تتبع الانفاق على الفرد العراقي بتحليل الجدولين5,4 نجد التفلو ت مازال واضحاً بين دخول الأفراد بحسب المحافظات إذ يرتفع الدخل السنوي لفرد إقليم كردستان إلى (22375) دولار،

[1] - وزارة المالية ,موازنة 2012 ,تخصيصات تنمية الاقاليم بحسب المحافظات ,ص43

سنوياً مايعادل (26,089,250) ديناراً عراقياً مقوماً بسعر الصرف (1166)د/$لعام 2012 بمعدل شهري (217,4104,166) مليون دينار عراقي بمعنى (1864) دولاراً وبحسب مجموع نفوس الإقليم البالغة (4,189,702) نسمة لتبلغ الأهمية النسبية (12,6) للإقليم من مخصصات المالية العامة فيما يحصل الإقليم على نسبة (17%) من الموازنة بفارق (4,4) عن الاستحقاق المالي إذ يفوق الفارق تخصيصات محافظة كاملة وهذا من الأسباب التي تؤدي إلى هدر وسوء التخصيص في الانفاق العام وإذ تحتل (سليمانية)المرتبة الأو لى. بمعدل دخل فردي يصل إلى (1985,4) دولار تليها كل من أربيل بمعدل (1960,08) كدخل شهري للفرد وفي المرتبة الثالثة للاقليم محافظة دهوك (1648,3) دولار وهذا نتيجة لزيادة اتجاهات الاقليم في تحسين مؤشرات التنمية البشرية ومنها تحسين الحالة المعاشية وتوفر الاستقرار الأمني فيما تتجه العاصمة بغداد بمعدل (1061,5) دولار كدخل شهري للفرد.

بالرغم من الأهمية النسبية للعاصمة (22,1) مما يدل على انخفاض مستوى التخصيصات المالية للعاصمة مؤشراً سلبياً على مستويات الانفاق العام تجاه موشرات التنمية البشرية بعد كل من محافظة النجف بمعدل (1093,75) دولاراً شهرياً للفرد ومحافظة كركوك بمعدل (1236,5) دولار للفرد شهريا إلى تصدر المحافظات باستثناء إقليم كوردستان فيما تتجه لأدنى مستوى محافظة ميسان بمعدل(601,3) دولار كدخل شهري للفرد وهي نتيجة طبيعية لسوء توزيع الثروات، وتليها محافظة المثنى بمعدل (626) دولاراً شهرياً ومحافظة ذي قار بمعدل (713,5) دولار كدخل الفرد شهريا وليتجه مؤشر الدخل في محافظة نينوى إلى (750,5) دولار للفرد شهرياً أما محافظة صلاح الدين فقد بلغ معدل الدخل الشهري للفرد(1005) دولار فيما حققت كل من محافظات البصرة وكربلاء وواسط والأنبار وبابل وديالى بمتوسط دخل شهري (938) دولار التي تميزت بالتقارب لتبلغ الأهمية النسبية لعموم المحافظات عدا الاقليم (87,4) ليبلغ عدد السكان (29,070,039) نسمة في هذه المدة2012.

والجدول التالي يوضح ذلك :جدول(5)

معدل الدخل السنوي والشهري لأفراد محافظات العراق لعام 2012 لدولار أمريكي

المحافظة	الدخل السنوي	الدخل الشهري
السليمانية	23,825	1985,4
أربيل	23,521	1960,08
دهوك	19,780	1648,3
كركوك	14,838	1236,5
النجف	13,125	1093,75
البصرة	11,075	922,9
كربلاء	11,235	936,25
واسط	15,972	1331
الأنبار	11,569	964,08
ديالى	11,265	938,75
صلاح الدين	12,565	1005
بابل	11,968	997,3
ذي قار	8,562	713,5
القادسية	9,844	820,3
نينوى	9,004	750,5
المثنى	7,522	626,83
ميسان	7,216	601,3
بغداد	12,738	1,061,5

المصدر :

1-وزارة المالية ,موازانة 2012,تخصيصات تنمية الأقاليم بحسب المحافظات ,متفرقة

جدول(6)

الأهمية النسبية للسكان ودورها في التخصيصات المالية للمحافظات لعام 2012

المحافظة	عدد السكان	الأهمية النسبية	التخصيص المالي مليار دينار عراقي
بغداد	7,357,572	22,1	1366,628,318
البصرة	2,562,579	7,7	476,155,568
نينوى	3,365,787	10,1	624,567,693
بابل	1,794,677,	5,4	333,927,281
واسط	1,196,893	3,6	222,618,188
ذي قار	1,906,861	5,7	352,478,797
ديالى	1,435,707	4,3	365,905,057
كركوك	1,332,025	4,0	247,353,542
الديوانية	1,157,980	3,5	216,434,349
المثنى	753,489	2,3	142,228,287
صلاح الدين	1,321,092	4,0	247,353,542
النجف	1,287,216	3,9	241,169,703
كربلاء	1,044,060	3,1	191,698,995
ميسان	1,034,815	3,1	191,698,995
الأنبار	1,519,386	4,6	284,456,573
المجموع عدا الاقليم	29,070,039	87,4	540,4674,888
السليمانية	1,687,628	5,1	313,850,1026
أربيل	1,484,100	4,5	275,999,7684
دهوك	1,017,974	3,0	189,313,785
مجموع الاقليم	4,189,702	12,6	779,163,656
المجموع الكلي	33,259,741	%100	6183,838,544

خامساً الصحة

لقد ألم بالعراق وخلال عقود من الزمن إرث ناجم عن الحروب وعسكرة الاقتصاد والحصار الاقتصادي والانضواء تحت طأو لة القرارات الدولية والمديونية والتضخم والبطالة كل ذلك جلب الويلات للعراق وماتبعه من تردٍ للأو ضاع الأمنية وأعمال السلب والدمار بعد أحداث عام 2003 أدت إلى تخريب البناء التحتي والاجتماعي واستنزاف الموارد المالية والبشرية وانحسار دور التامينات الاجتماعية والصحية وتدهور الخدمات وتعطيل برامج الرعأيةٍ الوقائية الصحية وتدني

شروط الخزن الصحي ورداءة خدمات مياه الشرب والصرف الصحي ، كل ذلك أحدث تراجعاً كمياً ونوعياً في مستوى أداء النظام الصحي في العراق أدى بدوره إلى تعطيل مسيرة التنمية البشرية من خلال عرقلة طريق استثمار رأس المال البشري في المجتمع.فمنذ فرض العقوبات الإقتصادية على العراق 1990 تزايدت مشكلات قطاع الخدمات الصحية وتزايدت الأمراض وخصوصاً بين الأطفال دون الخامسة ,كما انتشرت الأمراض الوبائية في ظل غياب السياسات الصحية المناسبة فعلى الرغم من ارتفاع نصيب الفرد من تخصيصات قطاع الصحة بعد2003 إلا أنه لايزال أقل من نصف ماكان عليه قبل عام 1990 كما أن هذه الزيادة لايمكن اعتبارها مؤشراً لتحسن نوعية الخدمات الصحية

ولوأستعرض جانب من الموازنات لوجدنا قلة ما رصد من أرصدتها لهذا الجانب المهم والعنصر المهم من عناصر التنمية البشرية وغلبة جانبها التشغيلي على حساب جانبها الإستثماري والجدول وفيما يلي الجدول(7)الذي يوضح فيه تخصيصات الموازنة العامة الاتحادية للوزارة الصحة اعتبار من عام 2003 ولغاية العام 2013 .

جدول (7)النفقات المخصصة لوزارة الصحة للمدة(2003-2013)(مليار دينار)

السنوات/الوزارة	الصحة		
	تشغيلية	استثمارية	المجموع
2003	316	1	317
2004	1345	75	1420
2005	1477	60	1537
2006	1538	50	1588
2007	1861	430	2291
2008	2247	100	2347
2009	3652	482	4134
2010	4632	1127	5759
2011	4672	1050	5722
2012	4942	735	5677
2013	5631	1119	6750
النمو السنوي المركب	%29	0,009	%31

المصدر:1- وزارة المالية ,وزارة التخطيط,نفقات و إيرادات الميزانية ,تموز-كانون الأول 2003,

الجدول(8) تطور الانفاق على الصحة

السنة/التفاصيل	الإنفاق على الصحة بالأسعار الثابتة	النمو السنوي	نسبة الإنفاق على الصحة إلى الإنفاق العام%	نسبة الإنفاق على الصحة إلى GDP%
2003	113		10	1
2004	297	163	2	1
2005	354	19	4	2
2006	231	35-	3	1
2007	166	28-	3	1
2008	205	24	2	1
2009	436	112	5	2
2010	438	0,5	4	2
2011	492	12	5	2
2012	783	59	5	2
2013	674	14-	4,5	1
معدل النمو المركب	%17			

المصدر

-نسبة الإنفاق إلى GDP تقدي بالاعتماد على جدأو ل وزارة التخطيط /الجهاز المركزي للإحصاء لسنوات 2003-2013

من الجدول (8) نجد ارتفاع الإنفاق على الصحة الأسعار الثابتة سنة بعد أخرى بلمرتثناء السنوات 2006,2007,2008 ,خاصة بعد انخفاض موازنة العراق عام2008 ثم عاد ليرتفع من جديد اعتباراً من سنة 2009واستمر على هذا المنوال حتى وصل أقصاه عام 2013 وبمبلغ قدره(783)مليون دينار ثم انخفاض في العام 2013 ليصل إلى (674) وهذا بالطبع مؤشر جيد نوعا ما، أما فيما يخص النمو السنوي فقد تفلو ت صعوداً وهبوطاً خلال هذه السنوات حيث سجل أعلى نسبة له خلال سنة 2004 وبمعدل نمو بلغ (162) فيما سجل أدنى مستوى له في العام 2006 وبمعدل نمو بلغ (-35) وهي بالتالي معدلات نمو غير مستقرة في حين سجلت نسب الانفاق على الصحة إلى الإنفاق العام مستويات متدنية لا تتلاءم وأهمية هذا القطاع الحيوي الذي يستغني عنه الفرد العراقي لضمان حياة صحية خالية من الأمراض حيث سجلت نسب الإنفاق في أفضل الاحوال نسبة(10%) في العام 2003 وأدنى نسبها في العام 2004 لتسجل نسبة ضئيلة بلغت (2%) في حين ترأو حت باقي النسب بين (2) في العام 2008 ومابين (5) في العام 2009 أما نسبة الانفاق على الصحة كنسبة من الGDP فهي الأخرى لم تكن ملبية للطموحات إذ ترأو حت نسبها بين(1,2).

المبحث الثالث- حال التنمية البشرية في العراق ما بعد 2003

1.. دليل التنمية البشرية

أهمية التنمية البشرية بعناصرها المهمة والأساسية في حياتنا اليومية ولهذا الغرض وضعت عدة مؤشرات تضع بين أيدينا صورة اكثر دقة وموضوعية لحال التنمية البشرية نظرا للأهمية الكبيرة التي يحظى بها هذا المفهوم عالميا وذلك وفقا مجموعة من الادلة الرئيسة والتي تقيس مدى التقدم الحاصل في أبعاد التنمية البشرية الثلاث (الصحة والتعليم والدخل) كدليل التنمية البشرية (HDI) ودليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة (HDI) ودليل الفوارق بين الجنسين (GII)[1]

دليل التنمية البشرية ومؤشراته الأساسية الخاص بالعراق بعد 2003 صنف العراق ضمن مجموعة الدول متوسطة التنمية البشرية التي ينحصر ترتيبها من 0,500 إلى 0,699 في التقسيمات الخاصة بدليل التنمية البشرية (HDI)وذلك خلال المدة المحصورة بين (2005-2014) ، وبشكل عام يمكن توضيح دليل التنمية البشرية في العراق خلال الجدول(9)الذي يوضح قيم الدليل الخاصة بالعراق للمدة المذكورة آنفاً.

جدول(9)

دليل التنمية البشرية الخاص بالعراق للمدة(2003-2014)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
قيمة دليل التنمية البشرية	0,564	/	0,567	0,632	/	0,645	0,648	0,654	0,657	0,654

المصدر :برنامج الأمم المتحدة الانمائي ,تقارير التنمية البشرية لسنوات مختلفة

من الجدول (9)نجد أن قيمة دليل التنمية البشرية في ازدياد مستمر ضمن حدود التنمية البشرية المتوسطة وهذا ان دل على شي فإنما يدل على تحسين أبعاد الدليل الثلاث وفيما يلي استعراض لبعض مؤشرات الأساسية لكل بعد من أبعاد الدليل محليا للمدة (2003-2014).

[1] - جمهورية العراق ,وزارة التخطيط ,التقرير الوطني للتنمية البشرية ,2014 مصدر سابق,ص21
(hdl) :يعتبر دليل التنمية البشرية من أهم طرق القياس المستخدمة وأكثرها شيوعا على المستوى العالمي.
(Ihdl):دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة.
(Gll):دليل الفوارق بين الجنسين.
(ppp):بعد (الدخل)معدلا بالقوة الشرائية

جدول(10)

مؤشر العمر المتوقع عند الولادة في العراق للمدة (2003-2014)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
قيمة دليل التنمية	58,8	58,8	57,7	68	69	69	69	68,5	69	69,6	69,4	–

1-برنامج الأمم المتحدة الانمائي ,تقرير التنمية البشرية لعوام(2003,....2014)

2-جمهورية العراق ,وزارة التخطيط ,التقرير الوطني للتنمية البشرية 2014 ,شباب العراق تحديات وفرص2014 ,ص22

3-برنامج الأمم المتحدة الانمائي ,تقرير التنمية البشرية 2014 ,المضي في التقدم بناء المنحة لدرء المخاطر 2014 ,ص159

من الجدول نجد ارتفاع مؤشر العمر المتوقع عند الولادة والذي يعكس بعد الصحة في دليل التنمية البشرية فبعد أن وصل إلى أدناه أي 57,7عام 2005 أخذ بعدها بالتحسن ليتجأو ز حاجز ال 69عامي 2012,2013 ، أما فيما يخص مؤشرات التعليم والمتمثلة في (معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة للفئة العمرية (15-24%)ومعدلات الالتحاق %فيمكن توضيحها من خلال الجدول:

الجدول(11) مؤشرات التعليم(2003-2013)

السنة/المؤشر	معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة	معدل الالتحاق %للمرحلة		
		الابتدائي	الثانوي	التعليم العالي
2003	40	91	53	16
2004	74	86,5	53	16
2005	80	87	53	16
2006	80	86	53	16
2007	80	85	53	16
2008	80	89	53	16
2009	80	89	40	16
2010	80	92	42	16
2011	80	97	45	16
2012	80	97,5	49	16
2013	85	95	37	/

المصدر

1-جمهورية العراق ,وزارة التخطيط-الجهاز المركزي للاحصاء,العراقفي عيوننا2015 ,ص70

2-وزارة التخطيط والتعأو ن الانمائي-الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ,خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق ,درأس ة في ثلاثة أجزاء ,الخلاصة التنفيذية2006 ,ص31

3-وزارة التخطيط ,الجهاز المركزي للاحصاء مديرية الحسابات القومية ,مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة (2009-2013)2014 ,ص27

بشكل عام ومن خلال الجدول (11) نجد تحسن بعد التعليم في العراق بتحسن مؤشر (معدلات الالمام بالقراءة والكتابة)الذي يحتل وزن الثلثين من 40%عام 2003 (وهي أدنى نسبة سجلها هذا المؤشر إلى 85%عام 2013 وهي أعلى نسبة)

كما شهدت معدلات الالتحاق الصافي %للمراحل الثلاث)(الذي يحتل وزن الثلث) تحسنا ملحوظا فيما يخص مرحلة التعليم الابتدائي التي سجلت نسبة 95%عام 2013وهي بالطبع نسب جيدة بالمقارنة مع الانخفاض الحاصل في نسب الالتحاق بالمرحلتين الثانوية والتعليم العالي وفيما يخص مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فيمكن توضيحه من خلال الجدول

جدول(12)

نصيب الفرد السنوي من الناتج المحلي الإجمالي (02003-2014) بالدولار

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
6,334	6,882	6,650	5,839	4,487	3,726	4,513	3,126	2,350	1,849	1,392	/

المصدر: وزارة التخطيط ,الجهاز المركزي للاحصاء ,مديرية الحسابات القومية للمدة (2003-2014)ص27

من الجدول نجد تحسين نصيب الفرد العراقي من الناتج المحلي الاجمالي اعتباراً من 2004 ولغاية 2014 باستثناء عام 2009 الذي شهد انخفاضا في مستواه عن العام 2008إذ وصل سعر النفط إلى 61 دولار عام 2009 وبالتالي انخفاض عوائد النفط العراقي وانعكاس ذلك على موازنة العراق التي شهدت انخفاضا هي الأخرى في العام 2009 بفعل تبعيتها المطلقة لعوائد النفط عموما ومن خلال الجدول السابق نجد تسجيل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تزأيد واضحا لذا فمن الطبيعي أن نجد أن دليل التنمية البشرية قد تحسن في العراق في ظل ارتفاع مؤشرات

1- العمر المتوقع عند الولادة.
2- معدلات الالمام بالقراءة والكتابة.
3- معدلات الالتحاق الصافي بالمدارس.
4- نصيب الفرد من من الناتج المحلي الاجمالي.

وهي المؤشرات الأربعة الرئيسة التي يتكون منها دليل التنمية البشرية والتي تعكس كل عنصر من عناصر التنمية البشرية لذا فإن ارتفاع دليل التنمية البشرية هو نتيجة طبيعية لما حصل لهذه المؤشرات من تحسن. من خلال ما تقدم نلحظ زيادة في تخصيصات الموازنات العراقية خلال مدة الدرأس ة رافقها زيادة في تخصيصات كل من الصحة ,التعليم ,المستوى المعاشي.

رافقها تحسن نسبي في دليل التنمية البشرية(HDI)ناتج عن تحسن نسبي في مؤشراته الأربعة الأساسية.

2.الأمن الإنساني في العراق من خلال برنامج الأمم المتحـــــدة الانمائي

ظهر مفهوم الأمن الإنساني في سياق البحث عن السلام في الثمانينيات كرديف لمفهوم الأمن القومي الذي ساد خلال الحرب الباردة لينتشر انتشارا واسعا على الصعيد الدولي في عام 1994 عندما تمحور تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP)حوله .

فقد أكد التقرير على أن جوهر الأمن الإنساني يكمن في تعرضه وأنه علينا أن نسأل أنفسنا كيف يمكن حمأية الناس بالإلحاح على إشراكهم وعلى الرابط الوثيق بين كل من التنمية و الأمن .بادئ ذي بدء حدد برنامج الامم المتحدة الإنمائي ثمانية أبعاد للأمن الإنساني الاقتصادي ,المالي,الغذائي ,الصحي,البيئي ,الشخصي ,الجندري,المجتمعي ,والسياسي,بحسب تعريف مفوضية الأمن الإنساني فإن الأمن الإنساني يعني (حمأية الحريات الحيوية وحمأية الناس من الأو ضاع و الاخطار الحرجة والعامة وبناء قوأهم وطموحاتهم وتعني كذلك النظم السياسية والاجتماعية والبيئية والعسكرية والثقافية)التي تمنح الناس لبنات ليبنوا بقاءهم وكرامتهم ومعيشتهم ويعني مفهوم الأمن الإنساني بالفرد والمجتمع وتركز سياساته على الناس .

و للأمن الإنساني صور وتطبيقات متعددة تتكامل مع بعضها وتغييب أي منها يجعل من المستحيل القول بتحقيق الأمن الإنساني للمواطن العراقي عامة وهي :

1- **الأمن الاقتصادي** :- ويتمثل في توفير سبل العيش الكريم للأفراد وتوفير فرص العمل وتحقيق تنمية حقيقية .

2- **الأمن الغذائي** :ويتمثل في الحصول على الحد الادنى من الطعام ولاسيما المواد الغذائية الأساسية ويشترط في الغذاء أن يكون (كافياً ومستمراً وصحياً),إذ إن القدرة الشرائية لهؤلاء الأفراد في الغالب منخفضة ولا تؤهلهم لشراء المستلزمات الأساسية لاسيما متطلبات الاطفال والنساء الحوامل من الحليب وغذاء مكمل .

3- **الأمن الصحي** :وهو يتطلب الحد الأدنى من الحمأية الطبية للحفاظ على صحة النازحين والقضاء على الأو بئة والأمراض السارية والمعدية وما يتطلبه ذلك من توفير اللقاحات والأدوية والرعأية الصحية المتكاملة وتوفير علاجات الأمراض المزمنة .

4- **الأمن البيئي** :وهو يتعلق بحق كل مواطن في العيش في بيئة نظيفة وكل سلوك يتنافى مع هذا الأمر يعد انتهاكاً للأمن البيئي فالغازات السامة والمياه الملوثة وغيرها من مخلفات الصناعة أو الصراع المسلح تنتهك حق النازح في العيش في بيئة ملائمة.

5- **الأمن الشخصي**:أي حمأيةٍ الأفراد تجاه العنف الجسدي أيٍّ كانت صورته .

6- **الأمن المجتمعي أو الثقافي** :ويتعلق بحمأيةٍ الفرد في معتقده وحريته في التفكير والاعتقاد وحمأيةٍ روابطه الاجتماعية التقليدية التي يحرص عليها كونها تمثل جزءاً من كيانه وموروثه الثقافي.

7- **الأمن السياسي**وهو الأمر الذي لا يتحقق إلا إذا كان يعيش في مجتمع يحترم حقوقه السياسية في المشاركة العادلة في الانتخابات .

وتتلخص النقاط السبعة أعلاه بالتحرر من الخوف أو العوز والعدل والمسأو اة بين الجميع وهو ما أشار إليه تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1994 وهذه المبادئ تلقي على عاتق الدولة واجب توفير الأمن الإنساني للأفراد في كل الظروف العادية أو الاستثنائية بل تتضاعف مسؤولية الدولة في الخالة الأخيرة لاسيما في أوقات الصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية لانتشال الناس من الفقر والفاقة ,ما يتطلب السعي الجاد إلى انتهاج السبل السليمة في حل الخلافات والمساعدة العأجلة في أو قات الكوارث .

وللمفاهيم السبعة أعلاه خصائص تميزها وهي الآتي:

1- الأمن الإنساني مفهوم شامل يتنأو ل جميع نواحي الحياة اليومية وفي كل العالم بلا استثناء

2- شيوع ثقافة الأمن الإنساني من شأنه أن يحقق الوقأيةٍ المبكرة من الكوارث الطبيعية

3- الأمن الإنساني محوره الأساس هو الفرد بمعزل عن أي وصف أي بلا أي سبب للتمييز بين الأفراد على أساس اللون أو الجنس أو ماشاكل ذلك.

4- لن يتحقق الأمن الإنساني إلا في ظل نظام سياسي ديمقراطي حقيقي ودولة مؤسسات حقيقية أو كما تعرف بالدولة القانونية.

وما تقدم ليس ضربا من الخيال بقدر ما هو واقع قانوني موجود في العراق وبحاجة فقط لآليات قانونية حقيقية كفيلة بتفعيله وتحويله إلى واقع يومي يعيشه العراقيون ولو أردنا ان نحدد بعض هذه الأبعاد لأمكن تحديدها بالآتي:

1- الأمن الشخصي:وله تطبيقات عدة في الدستور العراقي ومنها:

أ- حصانة الذات البشرية ضد الاعتداءات بمختلف تطبيقاتها أرساها الدستور العراقي لعام 2005 في المادة (15)(لكل فرد الحق في الحياة والأمن والحرية ولا يجوز الحرمان من هذه الحقوق أو تقييدها إلا وفقاً للقانون).

ب- احترام الحياة الخاصة وهو ما أرسته المادة (17)(لكل فرد الحق في الخصوصية الشخصية حرمة المساكن مصونة ولا يجوز دخولها أو تفتيشها أو التعرض لها إلا بقرار قضائي ووفقاً للقانون).

ج- حصانة الأموال الخاصة ,إذ ورد بالمادة (23)بان (الملكية الخاصة مصونة ..ولا يجوز نزع الملكية الخاصة إلا لأغراض المنفعة العامة مقابل تعويض عادل).

د- حرية الاتصالات والمرأس لات (المادة 40) بمختلف تطبيقاتها الاليكترونية منها والرقمية المرئية والمسموعة والمقروءة.

2- الأمن القانوني والقضائي:وهو الحق الذي أكدته المادة (19)من الدستور العراقي (لا جريمة ولا عقوبة إلا على الفعل الذي يعده القانون وقت اقترافه جريمة ,المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية عادلة ,التقاضي حق مصون ومكفول للجميع حق الدفاع مقدس)

3- الأمن السياسي:إذ ورد في المادة (20)ما نصه (للمواطنين رجالاً ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح).

4- الأمن الاقتصادي:والذي كفله الدستور في مواد عدة وله تطبيقات مختلفة ومنها :

أ- الحق في العمل الوارد في المادة (22)(العمل حق لكل العراقيين بما يضمن لهم حياة كريمة).

ب- الحق في الأمن الضريبي الوارد في المادة (28)(لا تفرض الضرائب ولا تعدل ولا تجبى ولا يعفى منها إلا بقانون ..يعفى أصحاب الدخول المنخفضة من الضرائب).

5- الأمن الصحي :ويتمثل في العديد من التطبيقات ومنها :

أ- الحق في الضمان الصحي :إذ ورد في المادة (30)تكفل الدولة للفرد والأسرة وبخاصة الطفل والمرأة الضمان الاجتماعي والصحي .

ب- الحق في ضمان الصحة العامة :إذ ورد بالمادة (31) لكل عراقي الحق في الرعأية الصحية وتعني الدولة بالصحة العامة وتكفل وسائل الوقأية والعلاج بانشاء مختلف انواع المستشفيات والمؤسسات الصحية.

6- **الأمن الثقافي أو المجتمعي**:وهو يتمثل في تطبيقات عدة منها :

أ- الحق في تأسيس الأسرة المادة (29) الأسرة أساس المجتمع وتحافظ الدولة على كيانها وقيمها الدينية والوطنية وتكفل الدولة الأمومة والطفولة والشيخوخة وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم...تمنع كل أشكال العنف والتعسف في الأسرة والمدرسة والمجتمع .

ب- الحق في الضمان الاجتماعي :فقد ورد بالمادة (30) تكفل الدولة الضمان الاجتماعي والصحي للعراقيين في حال الشيخوخة والمرض والعجز عن العمل أو التشرد أو اليتم أو البطالة.

ج- الحق برعأية المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة :فقد نصت المادة (32)على أن ترعى الدولة المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة وتكفل تاهيلهم بغية دمجهم في المجتمع .

د- توفير الحريات وكفالة ممارستها ومنها ورد في المادة (38)التي ضمنت حرية الرأي والتعبير والتظاهر والتجمع السلمي والإعلان والصحافة والاعلام والنشر,والمادة (42)التي ضمنت حرية الفكر والضمير والعقيدة.

7- **الأمن البيئي**:والمتمثل بالحق في العيش في بيئة نظيفة إذ ورد النص في المادة (33/لكل فرد حق العيش في ظروف بيئية سليمة).

3.- سبل العيش المستدام من خلال ستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق

يمتلك العراق إمكانات مادية وغير مادية تتمثل بالموارد الطبيعية والبشرية اللازمة التي لو تم الاستخدام والادارة الرشيدة لها لو وضعت العراق في طريق التنمية المستدامة ولكان العراق من الدول التي نجحت في تحقيق مستويات مقبولة من الرفاهية وتقليل الفقر إلى أدنى مستويات[1] وبعد عام 2003 فعلى الرغم من دخول العراق مرحلة جديدة بذلت فيها محأولات لإصلاح الأوضاع السياسية والإقتصادية ومعالجة الاختلالات الموروثة من الحقبة الماضية إلا أن ما تحقق لحد الآن لم يرقَ إلى المستوى المطلوب نتيجة غياب الخطط والستراتيجيات وبقي الاعتماد على النفط

[1] - حسن لطيف كاظم الزبيدي ,الفقر في العراق :مقاربة من منظورة التنمية البشرية ,مجلة بحوث اقتصادية عربية (الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية ,بيروت)العدد(38), 2007, ص102

كمصدر وحيد للموارد المالية وتنامي السلوك الريعي لدى الدولة فأصبحت وظيفتها الأساسية إنفاق الثروة بدلا من استثمارها أو توجيهها نحو الانفاق الاجتماعي الذي يوفر الخدمات الأساسية للمواطنين فسعت إلى إحداث تغييرات هيكلية في الرواتب والأجور وفتح التعينات التي لا ترتبط بالحاجات الفعلية لسوق العمل ومحاولة منها لأيجاد حلول مؤقتة غايتها خلق فرص عمل للمواطنين وأيجاد حلول لمشكلة الفقر والبطالة التي عانت منها شريحة واسعة من المجتمع .إذ تشير بيانات قوانين الموازنة العامة الاتحادية إلى ارتفاع في عدد العاملين في دوائر الدولة من 2,060مليون للسنة المالية 2007 إلى 2,9عام 2013و بذلك ازدادت الوظائف الحكومية من ثلث إجمالي الوظائف إلى مايقارب النصف للسنوات المذكورة أعلاه فبلغت نسبة العاملين بالأجور في القطاع الحكومي 54%من مستلمي الأجور والرواتب وهي نسبة عالية لا تتوافق مع توجهات التي ذهبت إليها الدولة لبناء اقتصاد سوق يعتمد على القطاع الخاص بالدرجة الأولى .[1]

4.انتهاك الحريات وحقوق الإنسان

بعد أن وضعت العمليات العسكرية الأساسية أو زارها في 9نيسان 2003سادت أخلاقيات مميزة بعد الحرب إذ غلب على المجتمع العراقي أيهانا بأن الحرية هي الفردية فكانت حرية غير منظمة وجرى تحول تام في المجتمع العراقي لا ينطوي على طبيعة تشكيلة الشعب فحسب بل وعلى الظروف الإقتصادية والاجتماعية التي بات يعيشها العراقيون ورغم أهمية هذا التحول في تحقيق طفرة لصالح حقوق الإنسان في العراق إلا أن هذا الرحم الذي نما فيه هذا التحول والذي جاء بعده وهو الفكر الجديد والذي يرتكز على نتائج المتوخاة من العمل دون ان يعترف بأيديولوجية مثالية محددة ومسبقة لم يكن مذهباً محدداً المعالم متماسك البناء بل كان إيثاراً ينطوي على التنوع والتبأين ومع ذلك فلا يمكن التقليل من شأن هذا الفكر الجديد وتأثيره على التحول الإنساني في العراق فهو مرحلة أو لية على طريق مراحل ستبلغ غايتها مع إنتهاء مراحل التحول الديمغرافي وترسيخ قواعد الديمقراطية في العراق وبالرغم من أن الدستور العراقي الجديد قد أقر العديد من حقوق الإنسان إلا أن تلك الحقوق لا يمكن اختزالها في شاكلة نصوص القانون بل هي ارتباط مستمد من الصراع الوطني ورفض الظلم الذي كان قد تشكل في علاقات اجتماعية موجهة فحقوق الإنسان تنبع من إرادة العراقيين لمعنى القوة الجمعية التي مكنتهم من ان يكون لهم أدوار سياسية

[1] - ثامر محمود العاني ,تعقيب في احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليمياودوليا ,بحوث ومناقشات ,الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ,ص886

وأعني أن تلك الحقوق هي مطلب اجتماعي فقبل ان يستند إلى احكام دستورية كان ثمرة ومحصلة وتعبير لمجموع فنقطة الحراك السياسي لمواجهة الطغيان مثلت نقطة الانطلاق في التأثير في الحريات من الداخل فجاء الأثر الخارجي مكونا فرضا تاليا لتراكم أنماط وسلوك المجموع ليكون ما يمكن أن نسميه (شرعنة التفريخ الأيديولوجي للسلوك الجمعي)[1]

فإن سوء إدارة التنمية والتورط في الحروب والنزاعات الداخلية والخارجية ترك آثاره المدمرة على أو ضاع التنمية بكل جوانبها فكان حصة التنمية البشرية من التدمير أكبر من غيرها محسوبة بضخامة النزف البشري طوال العقود الماضية وحتى اليوم وتفاقم أو ضاع الإنسان الصحية والمعيشية والاجتماعية والإقتصادية. إن إصلاح أوضاع التنمية البشرية والنهوض بمؤشراتها نحو التحسن ومجارات التقدم الهائل الذي حققته البلدان العربية في ميادين التنمية البشرية يستلزم تضافر جهود الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني نحو تحقيق الهدف الأسمى ألا وهو إعادة بناء الإنسان العراقي كشرط مسبق لعملية إعادة البناء والإعمار.

5. النزوح القسري

لظاهرة النزوح في العراق تاريخ طويل وممتد منذ عهد السومريين الذين انحدروا من شمال وشمال غرب العراق إلى دلتا الجنوب طلباً لأسباب الرزق وسعياً وراء حياة أفضل ,ومع بدأية انحسار الموجة الجليدية وتدفق المياه لم يكن أمام السكان إلا النزوح والصعود إلى جنوب العراق الذين حملوا معهم أثناء انتقالهم معارفهم العلمية في الزراعة والري وكذلك معتقداتهم الدينية هذا التدخل والاندماج أنتج في النهأية مابات يعرف بالتراث السومري في جنوب العراق[2].وأربعة مراحل متبأينة تفسر لنا أسباب النزوح وكالآتي:

المرحلة الأولى : وتشمل جميع موجات النزوح الحاصلة قبل 2003,حيث كان نظام الحكم مسؤولاً عن أيجاد أكثر من مليون نازح داخلياً حتى عام 2003 ,وكان سبب النزوح سياسات التعريب فضلاً عن حملة الأنفال ضد الأكراد ناهيك عن تداعيات حرب الخليج وكانت الصفة المشتركة بين كل موجات النزوح خلال هذه المدة حالة العنف المنظم الذي قاده النظام حينذاك والذي أدى إلى حراك سكاني غير منضبط .

[1] - عاطف لافي مرزوك ,حقوق الانسان والتنمية البشرية في العراق ,بين التجربة الديمقراطية وإرث الماضي ,نشرة التنمية البشرية ,العدد(3)بيت الحكمة ,إذآر مايس ,2006 ,ص3-5

[2] - بنهام أبو الصوف "السومريون 2122-2004 ق.م" وثيقة الكترونية متاحة على الموقع www. Shatalarb . com

المرحلة الثانية: ابتدأت هذه المرحلة مع عام 2003 والتي شهدت بدأية لموجة جديدة من النزوح قدرت ب 200.000 الف نازح مع بدأية التدخل العسكري في العراق كما شهدت عودة ما يقارب 500الف لاجيء غادروا العراق في النظام السابق إلى مناطقهم الأصلية مطالبين بممتلكاتهم المنزوعة وهذا أدى أيضاً إلى خروج الموجودين منها ونزوحهم إلى مناطق ومحافظات أخرى[1].

المرحلة الثالثة: تبتدئ هذه المرحلة مع تزأيي العنف الذي اجتاح البلاد وتحديداً مع 2006 إذ كانت بدأية مع العنف المقيت والذي امتد ليغطي معظم أنحاء العراق وكان سبباً في نزوح الملأيين من العراقيين وما تبعه من أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية .

المرحلة الرابعة: وهي المرحلة الأشد قلقاً في تاريخ العراق المعاصر والتي ابتدأت في 10حزيران 2014 وشهدت أكبر موجة نزوح بسبب دخول العناصر الارهابية (داعش) إلى محافظات العراق (الموصل ,صلاح الدين وأجزاء من كركوك ,ديالى ,والأنبار) وما نجم عنها من قيام عمليات عسكرية كبيرة ضد هذا المد الإرهابي مما دفع الألوف من سكانها النزوح شمالاً إلى إقليم كوردستان ومحافظة كركوك وجنوبا إلى محافظات الوسطى والعاصمة بغداد ففاقم من الأزمة وتداعياتها بحيث يجعلنا أن نصف هذه المرحلة بمرحلة الصراع من أجل الوجود.

[1] - المنظمة الدولية للهجرة "النزوح الداخلي في العراق ....معوقات الاندماج " كانون الاول 2013,ص15.

أولا .الاستنتاجات.

1 -إن تحسن دليل التنمية البشرية في العراق بتحسن مؤشراته وهي العمر المتوقع عند الولادة ,معدلات الإلمام بالقراءة والكتابةمعدل الالتحاق بالمراحل التعليمية المختلفة ,وتحسن مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ,إلا أن هذا التحسن كان رقمياً فقط فالواقع الفعلي في العراق مغاير لهذا التحسن فبالنسبة للصحة لازالت تعاني من أو ضاع البلد المتدهورة أمنيا فضلاً عن مشاكل الفساد المالي وسوء الخدمات الصحية المقدمة وهجرة الأطباء .

2- بالنسبة للتعليم فلا زالت المدارس تشكو من قلة الكوادر التدريسية وخاصة في الريف فضلا عن أسلوب البناء الطيني الذي لازال معمولا به في العراق ناهيك عن حالات الازدواج الثنائي والثلاثي في عديد من الأبنية المدرسية وتقادم العديد منها وتعرضها للسقوط وقلة استخدام الأجهزة والمعدات الحديثة في التدريس واستمرار العمل بأسلوب التعليم النظري على حساب العملي فضلاً عن استمرار معدلات الرسوب والتسرب من المدارس وضعف معدلات التحاق البنات قياسا بالبنين وذلك .

لاستمرار ظاهرة تزويج الفتيات في سن مبكرة فضلاً عن عوامل اخرى ساعدت على هذا التردي مستوى التعليم .

3- توزعت حركة النزوح في العراق بين أربعة مراحل متباينة الأسباب وهي :

-المرحلة الأولى : ماقبل عام 2003 والذي ارتبط بسبب النزوح بممارسات نظام الحكم السابق مع السكان والتي أدت إلى موجة نزوح كبيرة .

- المرحلة الثانية : في عام 2003 والذي ارتبط سبب النزوح بالتدخل العسكري الأمريكي وسقوط النظام السياسي .

- المرحلة الثالثة : والتي ابتدأت عام 2006 إذ ارتبط سبب النزوح ببدأية العنف في العراق والذي كان سبباً لنزوح الآلاف من العراقيين .

المرحلة الرابعة : والتي ابتدأت في 10 حزيران 2014 وشهدت أكبر موجة نزوح بسبب قيام عصابات داعش بالسيطرة على بعض محافظات العراق فأفرزت موجات جديدة من السكان النازح فتفاقم عددهم وأشتدت أزمتهم بآثارها المتعددة والمتنوعة .

ثانيا التوصيات.

يمكننا أن نوصي بضرورة اتباع نهج التنمية بالمشاركة لوضع السياسات والبرامج الخاصة لرأس المال البشري لضمان تهيئة بيئة تمكينية تدفعهم بإتجاه تحويل الشباب العراق إلى عناصر فاعلة في مجال المشاركة التنموية وعليه يمكن تصنيف التوصيات الخاصة باستثمار رأس المال البشري إلى:

1- الاهتمام بتحسين واقع التربية والتعليم في العراق عبر اعتماد وسائل التعليم الحديثة كأستخدام الحاسوب والانترنت فضلاً عن تحفيز الطلبة على الاستمرار في المراحل الدرأس ية المختلفة وتقليل نسب التسرب والرسوب عبر دعمهم مادياً ومعنوياً ومكافاة الطلبة المتفوقين لبث روح المنافسة فيما بينهم .

2- اعتبار التعليم الابتدائي هو القاعدة الأساسية في سلم التعليم ,حيث إن جميع الدول المتحضرة أو المتقدمة تنظر إلى هذه المرحلة كأساس ضروري لتربية كافة لناشئة بها وتزويدها بقسط كافي من المعرفة التي تؤهلهم للتوافق مع مجتمعاتهم والتفاعل معهم بحيث يصبح الفرد قادرا على الاسهام في بناء مجتمع قوي .

3- التاكيد على أهمية الربط بين التعليم والتدريب من أجل تنمية القوى العاملة لمختلف القطاعات الإقتصادية وذلك من خلال اشراكهم في دورات تدريب أثناء مدة الدرأس ة وأثناء العمل وفي مختلف مجالات الإقتصادية والاجتماعية لأجل مواكبة التطورات العملية والتقنية بما يحقق نمو خبرات .

4- إن حاجة العراق إلى رأس مال بشري ماهر بسبب ما لحق بالبنية التحتية من تمير الأمر الذي يستوجب أن تكون مخرجات التعليم دور واضح وفعال في عملية البناء .

5- لابد من جعل القضاء على الأمية إحدى أو لويات عملية التنمية نفسها وذلك نظراً للصلة العضوية المباشرة والمستديمة بين المعرفة والتأهيل ومجالاته ، وبين عملية النهضة والتنمية والتقدم الجارية .

6- تحسين البنى التحتية التعليمية وخاصة بالمناطق الريفية مع التأكيد بشكل خاص على المدارس الابتدائية وادماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن الإصلاحات التعليمية مما يحد من التحديات التي يواجهها رأس المال البشري في مجال التعليم.

7- تحقيق الإستثمار في رأس المال البشري وما يمتلكه من طاقة وكفاءة وديناميكية في تحريك عجلة الاقتصاد باعتبارهم ثروة وطنية ومورد اقتصادي يسهم في تحقيق التنمية والتقدم .

8- مضاعفة الجهود الوطنية والدولية تعد ضرورة للحد من امتداد آثار الأزمة على أن ترتبط تلك الجهود وتغلف بأطر مؤسساتية قانونية يتكون عمودها الفقري ضمان الحقوق كافة وفقاً لأحكام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

17- التحول من الحلول المؤقتة إلى الحلول المستدامة ضمن إطار المسؤولية تقود الدولة وكافة الشركاء الفاعلين وخاصة المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني من أجل ضمان نجاح لتنفيذ سياسات العودة للنازحين أوإدماجهم وتحقيق الاستقرار الكامل في كافة المناطق المحررة من سيطرة داعش الإرهابي.

المصادر

1- الإمام,محمد محمود،التنمية البشرية في الوطن العربي ،مركز درأس ات الوحدة العربية ,بيروت ,2007.

2- السيد ,أحمد عبد الخالق ,الأهمية الإقتصادية للتعليم بين التنظير والواقع، بدون سنة نشر 1998.,

3-المهدأو ي ,وفاء جعفر،أزمة النازحين في العراق ...خصائص الحالة وسياسات الاستجابة الإنسانية الإغاثة و إعادة الاستقرار ,بحث منشور ,مجلة العراقية للعلوم الإقتصادية ,السنة الرابعة ,العدد ,شهر أيلول ,2016.

4- ثامر محمود العاني ,تعقيب في احتلال وتداعياته عربيا و إقليميا ودوليا ,بحوث ومناقشات ,,الندوة الفكرية التي نظمها مركز درأس ات الوحدة العربية.

5- حسن, لطيف كاظم ,الفقر في العراق :مقارنة من منظور التنمية البشرية ,مجلة بحوث اقتصادية عربية (الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية ومركز درأس ات الوحدة العربية ,بيروت (العدد38) ,2007.

6-سلامة عبد العظيم حسين ,المشاركة المجتمعية وضع القرار التربوي ,دار الجامعة الجديدة ,الأسكندرية ,2007,مصر.

7-سليمان ,جمال دأو د,اقتصاد المعرفة ,دار اليازوري للنشر والتوزيع ,عمان الاردن ,2010,

8-عبد الله عبد الدائم التخطيط التربوي أصوله وأساليبه وتطبيقاته في البلاد العربية دار العلم للملأيين .1966.

9- عاطف لافي مرزوك ,حقوق الإنسان والتنمية البشرية في العراق بين الحرية الديمقراطية وإرث الماضي ,نشرة التنمية البشرية ,العدد 3 ,بيت الحكمة ,بغداد ,إذار مارس ,2006.

10-تقرير الأمم المتحدة ,برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ,تقرير التنمية البشرية1992.

11-وزارة المالية ,موازنة 2012,تخصيصات تنمية لأقاليم بحسب المحافظات متفرقة

12-وزارة التخطيط,الجهاز المركزي للإحصاء"مسح شبكة معرفة العراق2011.

13-وزارة الشباب واخرون "التقرير التحليلي للمسح للفتوة ورأس المال البشري في العراق نحو استراتيجية وطنية للشباب في العراق.

14- مؤتمر الأمم المتحدة لتجارة والتنمية (الأو نكتاد)تقرير التجارة الالكترونية والتنمية 2003,الأمم المتحدة ,نيويورك ,جنيف.

15-w0rld bank (1991) Adjustment leading An Evaluation of ten year of experience,washingto

16-jk,galbrith ,ec0n0mic development second printing ox ford university press,1965,p78